

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت -

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: إدارة الأعمال



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

محدان أمينة

كرناف فطيمة

تحت عنوان:

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين
تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد المعرفة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. صحراوي جمال الدين (أستاذ محاضر صنف "أ". جامعة ابن خلدون تيارت) رئيسا

د. بلخير فريد (أستاذ محاضر صنف "أ". جامعة ابن خلدون تيارت) مشرفا ومقررا

د. برازوم حكيمة (أستاذة مساعدة صنف "ب". جامعة ابن خلدون تيارت) مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023



شكر وتقدير

{الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ}

{الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات}.

الصلاة والسلام على الرسول المعلم صلى الله عليه وسلم إذ قال: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله».

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل "بلخير فريد" المشرف على هذه المذكرة لما بذله من جهد مخلص وتوجيه سليم طوال فترة الانجاز والذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة وأفكاره البناءة، فكان نعم المعلم الناصح والصابر.

نسأل الله ان يحفظه ويسدد خطاه وان يتفضل عليه بالخير حيث كان.

إلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم جزأهم الله خيرا إلى كل من ساعدنا من زملاء في هذا العمل المتواضع

ولو بالكلمة الطيبة.

كما نتقدم ونتوجه بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة على مناقشة المذكرة وإبداء ملاحظاتهم القيمة.

نشكر جميع من كان بمثابة الدعم المعنوي لإتمام هذا العمل.



الإهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق مخوفاً بالتسهيلات لكنني فعلتها

فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولاً، ابنت بطموح وانتهت بنجاح، ثم إلى كل من سعى معي
لإتمام مسيرتي الجامعية.

إلى اليد الخفية التي أزلت عن طريقي الأشواك، ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتني
وسهرت ليالي طويلة من أجل راحتي واستيقظت فجراً للدعاء لي...أمي الحبيبة

إلى الرجل العظيم الذي أخرج أجمل ما في داخلي وشجعني للوصول إلى طموحاتي رفيق دربي
وقرة عيني أبي الغالي

إلى من قيل فيهم "سنشد عضدك بأخيك" إلى من مد يده دون كلل أو ملل وقت ضعفي (إخوتي
وأخواتي) أدامكم الله ضلعاً ثابتاً

إلى اللذين غمروني بالحب والتوجيه وأمدوني دائماً بالقوة وكانوا موضع الاتكاء في كل عثراتي
إلى أصدقاء العمر

أمينة



الإهداء

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ "

إلهي لا يطيب اللّيل إلا بشكرك...ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برويتك

الله جلّ جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ..ونصح الأمة وكشف الغمة إلى نبي الرحمة رسول الله

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى ملاكي في الحياة ومعنى التفاني إلى بسمتي وسر الوجود إلى أعلى الحبائب، إلى سندي ومسندي ومعيني في حياتي إلى من كدّ وتعب لنصل إلى ما نحن عليه

أمي الحبيبة و أبي الغالي

إلى من كلله الله بالهيبه والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من كان العون لي في طلب العلم والاجتهاد فيه ، أرجوا من الله أن يرحمك ويتقبلك من الشهداء والصديقين وحسن أولئك رفيقا جدي الغالي

الشيخ الجليل كرنافية عمر

إلى من سهرت وتعبت وجاهدت وعملت وتحملت كل المصاعب وتحدت الدهر على المسير إلى الغاية والهدف دون كلل ولا ملل إلى

نفسي الغالية

إلى أخواتي وإخواني إلى من وقفوا بجانبني بكل حالاتي ومدّوا يد العون لي حتى أوصل إلى كل عائلتي الكبيرة إلى صديقاتي وكل زملائي إلى خالي المتوفى نور الدين الذي كان خير صديق طوال مسيرتي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى من مهدّوا لنا طريق العلم الى من حملوا أسمى رسالة في الحياة أستاذتنا الكرام .

أهدي لكم ثمرة جهدي وتعب السنين

فطيمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	البسمة
	شكر وتقدير
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والاشكال
	مقدمة
الفصل الأول: أساسيات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال والميزة التنافسية	
3	المبحث الأول: مدخل نظري لاقتصاد المعرفة
3	المطلب الأول: ماهية اقتصاد المعرفة
8	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لاقتصاد المعرفة
10	المطلب الثالث: متطلبات ومؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة
12	المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات لتثبيت ركائز اقتصاد المعرفة
12	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التكنولوجيا المعلومات
15	المطلب الثاني: مؤشرات ودوافع الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال
21	المطلب الثالث: حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال
25	المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصال رهان لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني
25	المطلب الأول: الإطار النظري للتنافسية
31	المطلب الثاني: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خلق الميزة التنافسية
35	المطلب الثالث: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الوظيفي
39	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر	
43	المبحث الأول: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر
43	المطلب الأول: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

فهرس المحتويات

49	المطلب الثاني: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال
53	المطلب الثالث: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر
57	المبحث الثاني: موقع الجزائر ضمن الدول العربية في ظل مؤشرات اقتصاد المعرفة
57	المطلب الأول: مؤشر المعرفة العالمي
59	المطلب الثاني: مؤشر الابتكار العالمي
63	المطلب الثالث: مؤشر الحكومة الالكترونية
67	المبحث الثالث: تنافسية اقتصاد الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة
67	المطلب الأول: مؤشرات التنافسية
75	المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية ضمن الدول العربية
80	المطلب الثالث: الجزائر ضمن المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة
84	خلاصة الفصل الثاني
86	الخاتمة
	ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
9	المقارنة بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الصناعي	الجدول(1-01)
18	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب انكثاد	الجدول(1-2)
34	دور تكنولوجيا المعلومات في مواجهة القوى التنافسية	الجدول(1-03)
43	تصدير سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالدينار الجزائري	الجدول(11-01)
44	استيراد سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالدينار الجزائري	الجدول(11-02)
45	عدد متعاملين ومقدمي الخدمات للناشطين في مجال الاتصالات	الجدول(11-03)
46	تطور عدد المشاركين في شبكة الهاتف	الجدول(11-04)
46	تطور عدد المشتركين حسب نوع الاشتراك	الجدول(11-05)
47	نسبة ولوج الهاتف الثابت للأسرة	الجدول (11-06)
47	تطور عدد الاشتراكات حسب طريقة الدفع	الجدول(11-07)
48	شبكات الالياف الضوئية	الجدول(11-08)
48	تطور عدد إشرارات الانترنت الثابت	الجدول(11-09)
49	مؤشر الامن الالكتروني العالمي(GCI) للاتحاد الدولي للاتصالات	الجدول(11-10)
49	الوصول إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال	الجدول(11-11)
50	استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال	الجدول(11-12)
51	مهارات تكنولوجيا الإعلام والاتصال	الجدول(11-13)
51	مؤشر الأمن الإلكتروني العالمي للاتحاد الدولي للاتصالات	الجدول(11-14)
51	يوضح مؤشر الاتصال بالانترنت العالمي هووي	الجدول(11-15)
52	تصنيف المؤشر speed test العالمي	الجدول(11-16)
53	مساهمة قطاع الاتصالات في القيمة المضافة الكلية بالجزائر خلال الفترة (2001-2010)	الجدول(11-17)
53	مساهمة الميزان التجاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج الداخلي الخام بالجزائر خلال 2005.2017	الجدول(11-18)
57	مؤشر المعرفة العالمي للدول العربية عام 2021	الجدول(11-19)
59	(20-02) تصنيف الجزائر ضمن المؤشر العالمي الابتكار خلال الفترة(2013-2020).	الجدول(11-20)
60	وضع الدول العربية وفقا للترتيب العالمي في مؤشر الابتكار	الجدول(11-21)

فهرس المحتويات

	العالمي 2020-2021	
61	الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي و مكوناته الفرعية لعام 2022	الجدول(II-22)
63	التغيير في ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية	الجدول(II-23)
65	الترتيب العالمي للدول العربية في مؤتمر الحكومة الالكترونية ومكوناته الفرعية لعام 2022	الجدول(II-24)
67	تطور نتائج المؤشر العام لتنافسية الاقتصاد الجزائري	الجدول(II-25)
68	أداء مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة (2018.2010)	الجدول(II-26)
70	أداء مؤشر معززات الكفاءة للجزائر خلال الفترة 2017.2010	الجدول(II-27)
72	أداء مؤشر عوامل الابتكار للجزائر خلال الفترة 2016.2015	الجدول(II-28)
73	أداء مؤشر تمكين البيئة للجزائر خلال الفترة 2019. 2018	الجدول(II-29)
74	أداء مؤشر رأس المال البشري للجزائر خلال الفترة 2019. 2018.	الجدول(II-30)
74	أداء مؤشر الأسواق للجزائر خلال الفترة 2019.2018 .	الجدول(II-31)
75	أداء مؤشر نظام الابتكار للجزائر خلال الفترة 2019.2018	الجدول(II-32)
78	تطور الدول العربية حسب تقارير تنافسية الاقتصاديات العربية.	الجدول(II-33)
81	الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر التنافسية المستدامة	الجدول(II-34)
82	المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري	الجدول(II-35)

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	خصائص اقتصاد المعرفة	الشكل (01-أ)
26	ابعاد الميزة التنافسية	الشكل (02-أ)
34	الاستراتيجيات الخمس في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات	الشكل (03-أ)
76	المؤشر العام لتنافسية الاقتصاديات العربية	الشكل (01-ب)

مقدمة

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال من الأدوات التي تستعمل لنقل ومعالجة المعلومات والبيانات، بحيث تشمل جميع الأجهزة والتقنيات المستخدمة لتخزين البيانات بشكل آمن وفعال، وتعد حاسمة لنجاح المؤسسات في العصر الحديث حيث تعمل على تحسين الإنتاجية وتقديم خدمات أفضل للعملاء. وتشمل تكنولوجيا المعلومات العديد من الجوانب في مناحي الحياة، كما تعتبر مجالا متطورا ومتغيرا باستمرار، مما يتطلب من الفرق الفنية والمهنيين في هذا المجال بذل جهود مستمرة لمواكبة التطورات والابتكارات التقنية الجديدة، فهي تلعب دورا حيويا في تحسين كفاءة العمل وتسهيل التواصل ونقل المعلومات بسرعة ودقة مما يساعد على زيادة الابتكار والتطور في مختلف المجالات والصناعات.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال لها دور مهم في تحقيق التنافسية في العصر الحديث، تساعد في زيادة كفاءة الشركات وفعاليتها بتبسيط العمليات اليومية وسرعة الاتصال وتبادل المعلومات، وتحسين العمليات الداخلية لدى الشركات وتقليل التكاليف من خلال الحلول الرقمية لإدارة الموارد البشرية والمالية واللوجستية، كما أنها تمكن المؤسسات من الوصول إلى معلومات استراتيجية هامة وتحليلها بشكل سريع وفعال، مما يساعدها في اتخاذ قرارات صائبة ومبنية على البيانات وبالتالي تحقيق التنافسية في سوق العمل، وتمكنها من تحسين أدائها مع العملاء واستثمار الوقت والجهد والموارد وكل ذلك بتطوير استخدام التكنولوجيا في عملياتها اليومية.

عرفت المؤسسات الجزائرية اختراقا واسعا لتكنولوجيا المعلومات لمعظم المستويات بدءا بالمستوى الشخصي إلى المستوى المؤسسي، فأصبح التحكم وإدارة تكنولوجيا المعلومات أمرا وجب ممارسته لإدارة كافة المجالات والنشاطات الإدارية، فالمعركة الرقمية عامل رئيسي للبلاد لمواجهة التحديات الراهنة، فمن غير الممكن عصنة الاقتصاديون التحكم السريع في النظام الرقمي، كما أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء بنية تحتية حديثة وفعالة يمثلان مفتاح التنمية ومن هذا المنطلق أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر محل اهتمام الكثير من المؤسسات من أجل تحقيق التفوق التنافسي وضمان الريادة وتقديم منتجات مميزة لتحقيق رغبات الزبون.

انطلاقا مما سبق يتم طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي:

الإشكالية:

ما هو دور ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري ؟

وهذه الإشكالية تقودنا إلى مجموعة من التساؤلات التالية :

1. ما طبيعة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتنمية الاقتصادية؟
2. هل تعتبر التكنولوجيا المعلومات والاتصال كأحد ركائز اقتصاد المعرفة؟
3. ما هو واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر؟
4. ما هو موقع الجزائر ضمن المؤشرات العالمية للتنافسية؟

الفرضيات:

- 1- تعتبر طبيعة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و التنمية الاقتصادية علاقة ثنائية متبادلة و متشابكة.
- 2- تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحد ركائز اقتصاد المعرفة فهذه التكنولوجيا تساهم في تحقيق تبادل المعرفة و المعلومات بسرعة و كفاءة أكبر.
- 3- تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا مهما في الجزائر حيث تشهد البلاد تطورا ملحوظا في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة بحيث تسعى جاهدة لتعزيز القطاع التقني و تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- 4- يعتبر موقع الجزائر في المؤشرات العالمية للتنافسية ضعيفا، حيث تحتل الجزائر مراكز منخفضة في التصنيفات الدولية المختلفة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تقديم إطار نظري يحدد المفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذا الميزة التنافسية.
- توضيح كيفية تحقيق التنافسية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- الوقوف على واقع المؤسسة الجزائرية ومدى استفادتها من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أهمية الدراسة:

- يعتبر موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من الجوانب التي تتميز بالتغير المستمر لذلك تحتاج المزيد من الدراسة.
- يستمد هذا الموضوع أهميته من الواقع الذي تزيد فيه حدة المنافسة، وهو الأمر الذي فرض على المنظمات التفكير بجدية في حلول تمكنها من تحقيق الريادة والبقاء والاستمرار.
- يعتبر هذا الموضوع إضافة جديدة ومساهمة في إثراء المجال المعرفي وتدعيم للباحثين والمهتمين للقيام بدراسات جديدة في مثل هذه المواضيع.
- حداثة الموضوع كونه يربط بين متغيرين ذات أهمية بالغة في الوقت الراهن، وبالنظر إلى المزايا العديدة التي يمنحها التطبيق الجيد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مسايرة وتتبع المؤسسة لتطورات التكنولوجيا.

أسباب اختيار الموضوع:

تتعد أسباب اختيار الموضوع بين ذاتية وموضوعية، لعل من أهمها ما يلي:

الأسباب الذاتية :

- الاهتمام بالمواضيع الحديثة والرغبة في البحث والاطلاع على هكذا مواضيع.

- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص

- الميول الشخصية للمواضيع ذات الصلة بالميزة التنافسية.

الأسباب الموضوعية :

- المزايا التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمؤسسات وتدعيمها للقدرات التنافسية لهذه الأخيرة في ظل التغيرات السريعة والمستجدات الحديثة.

- الكشف عن مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمؤسسة الجزائرية والوقوف على مدى تأثير هذه التكنولوجيات على تحقيق التميز.

حدود الدراسة :

وقد تمت الدراسة وفق الإطار التالي :

- الإطار الزمني: خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2023

- الإطار المكاني: الاقتصاد الوطني الجزائري

منهج الدراسة :

لمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي المبني على تحليل المعطيات والبيانات، لكونه يتناسب مع طبيعة الموضوع، حيث تم التطرق إلى مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تحقيق الميزة التنافسية.

صعوبات الدراسة:

- شساعة الموضوع و صعوبة حصره في مجال معين.

- ضيق الوقت.

هيكل الدراسة:

تم اعتماد خطة من فصلين يتناول الفصل الأول مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الميزة التنافسية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مدخل نظري إلى اقتصاد المعرفة و المبحث الثاني يتناول تكنولوجيا المعلومات لتثبيت ركائز اقتصاد المعرفة، و المبحث الثالث تم التطرق فيه لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال رهانا لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني أما الفصل الثاني فيتناول تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، أما المبحث الثاني فيشير إلى موقع الجزائر ضمن الدول العربية في ظل مؤشرات اقتصاد المعرفة، و أخيرا تنافسية اقتصاد الجزائر في ظل المعرفة في المبحث الثالث.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تم الاستناد عليها لإنجاز هذا البحث نذكر:

1- دراسة بعنوان "تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF. من إعداد "ابتسام رزوق، عبد الرؤوف حجاج"، الجزائر، سنة 2010 -2019، تهدف الدراسة إلى التحقق من مدى نجاح السلطات الجزائرية في جعل اقتصادها اقتصادا تنافسيا من خلال دراسة الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري في تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF خلال فترة 2010-2019، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في وصف و تحليل أداة المؤشرات، و توصلت لمجموعة من النتائج تتمحور حول الوضعية الحرجة للاقتصاد الجزائري في تقارير التنافسية العالمية، ما يعكس فشل السياسات و البرامج التي سطرته الدولة في سبيل رفع تنافسية اقتصادها و إدماج مؤسساته في الأسواق العالمية.

2- دراسة بعنوان "دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تعزيز الميزة التنافسية في شركات التأمين" دراسة حالة وكالة ميلة SAA، من إعداد "مقيح دنيا"، الجزائر، سنة 2010.تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة إذ إن وجود هذه التكنولوجيا في المؤسسة نقد للشرط أساسي لتحسين التنافسية، (التكلفة، الجودة، التسليم، الإبداع، المرونة) إذ اتضح أن هناك علاقة ارتباط بين تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و إبعاد تنافسية و هذا يقودنا إلى أن التنافسية تستمد قوتها كجانب رئيسي من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، حيث نلخص في نهاية الأمر بضرورة استغلال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحسين تنافسية المؤسسة بشكل يضمن استمرارية فعالية للمؤسسة.

3- دراسة بعنوان " فعالية حكومة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في ظل التكنولوجيا الجديدة" دراسة حالة مؤسسة متيجي مستغانم" من إعداد " صفيان بوزيد"، سنة 2022، تعد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من أهم السمات التي تتصف بها المجتمعات في الوقت الراهن، و قد أصبحت هذه التكنولوجيا مرهونة بمصطلح هو

الأخر حديث النشأة و متمثل في الحكومة، و لإثراء البحث قاموا بدراسة ميدانية على مستوى مؤسسة متيجي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتعرف على فعالية حكومة تكنولوجيا المعلومات والاتصال و تم توزيع استمارة على فئات عينات الدراسة مثلها بعض المسيرين، و قد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسة لها مستوى جيد نوعا ما من حيث تطبيق الحكومة، ولكن ينقصها ربط هذا النظام بوسائل الاتصال الحديثة.

الفصل الأول:

أساسيات حول تكنولوجيا
المعلومات والاتصال والميزة
التنافسية

تمهيد:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا هائلا في مجال التكنولوجيا بشكل عام و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بشكل خاص مما ساهم في تزايد الطلب عليها من طرف الأفراد و المؤسسات و الدولة و قد غزت تكنولوجيا المعلومات و الاتصال جميع المجالات بحيث أصبحت عنصر لا يمكن الاستغناء عنه في المؤسسة. و بما أن هذه الأخيرة سعى إلى تحقيق تنافسياتها، و تعزيز مكانتها الاقتصادية بحيث تعتبر القوة الأولى لتمييز عن باقي المؤسسات نظرا لما تحققه و تقدمت من الكفاءة و السرعة في تحليل ومعالجة البيانات.

وقصد الإلمام بالموضوع و الإحاطة بحيثياته سنتطرق في هذا الفصل إلى العديد من المفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و دورها في خلق التنافسية في ضل اقتصاد قائم على المعرفة.

المبحث الأول: مدخل نظري لاقتصاد المعرفة

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات لتثبيت ركائز اقتصاد المعرفة

المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات و الاتصال رهان لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني

المبحث الأول: مدخل نظري لاقتصاد المعرفة

اقتصاد المعرفة هو نهج يرتكز على دور المعرفة والمعلومات في تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي ويعتمد على استخدام المعرفة والابتكار في إنتاج السلع والخدمات بدلا من الموارد التقليدية، ويهدف إلى تعزيز قدرات البلدان والمؤسسات على توليد ونقل واستخدام المعرفة بطريقة فعالة، ويعتبر اقتصاد المعرفة من أهم التوجهات الاقتصادية الحديثة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والتنافسية العالمية.

المطلب الأول: ماهية اقتصاد المعرفة

اقتصاد المعرفة هو نموذج اقتصادي يعتمد على الاستثمار في المعرفة كمصدر رئيسي للثروة والتنمية، ويشمل استخدام التكنولوجيا والبحث والتطوير، تعتبر المعرفة والابتكار العناصر الأساسية في اقتصاد المعرفة، والاستثمار في التعليم والبحث العوامل الرئيسية لتحقيق نجاح هذا المجال.

الفرع الأول: مفهوم المعرفة

للمعرفة عدة مفاهيم وجوانب تتطلب الإحاطة بها والتطرق إليها

تعريف المعرفة: اختلفت المفاهيم المرتبطة بالمعرفة وسنركز فيما يلي لأبرزها:

- عرّفته اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) المعرفة بأنها "مورد يمكن الاستفادة منه واستخدامه في توفير الثروة وتعزيز جودة الحياة".¹

- أما الملكاوي فيرى أن المعرفة هي "حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة، وبين المدركات الحسية والقدرة على الحكم" ويؤكد بأنها سيرورة عقلية تبدأ برسم صورة معرفية في ذهن الفرد لتتطور إلى فهم سرعان ما يتحول إلى استقراء يهدف توليد معرفة جديدة.²

أنواع المعرفة: يمكن أن تتضمن المعرفة أنواعا وأشكالا عديدة من بينها:

- المعرفة الضمنية غير الظاهرة: وهي المعرفة التي تكون منتظمة في أشخاص من تتوفر لديهم هذه المعرفة والتي تخزنها عقولهم، ولما تحتويه هذه العقول من المعارف والأفكار لا تتفصل عنهم.³

1 طاهر غراز، أسماء قرزيز، تكنولوجيا الاعلام والاتصال وبناء اقتصاد المعرفة، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة جيجل، جامعة العربي تبسي، تبسه، الجزائر، العدد 14، 2021، ص124.

2 سمير مسعي، اقتصاد المعرفة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015، ص9.

3 أحمد الخطيب، خالد زيغان، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص-8.

-المعرفة الظاهرة التي تتجسد في شكل مادي من خلال تجسيد المعرفة هذه على الورق بشكل كتاب ، تقرير ، أو بحث، أو دراسة، أو نشره أو من خلال تخزينها في حاسوب أو غيره من أجهزة التوثيق والتخزين، وبذلك فإن المعرفة قابلة للتخزين والنشر والانتقال والتوزيع، وبالتالي يمكن الاستفادة منها وتطبيق ما تفرزه من حلول للمشكلات ومعالجتها للحالات الواقعية.

- المعرفة يمكن أن تكون معرفة علمية، أي معرفة فكرية أو نظرية، وقد تكون معرفة علمية في آن واحد.

-المعرفة قد تكون عامة وشاملة لجوانب ومجالات عديدة، وقد تكون معرفة متخصصة بمجال أو جانب معين أو مجالات وجوانب محددة.

-المعرفة يمكن أن تكون فردية تتحقق وترتبط بالفرد، أو مؤسسية ترتبط بالمؤسسة والجهة التي تتوفر لديها هذه المعرفة.

الفرع الثاني: أساسيات حول اقتصاد المعرفة

1/ نشأة وتطور اقتصاد المعرفة: قام الاقتصاد المعروف قديما لدى البشر على الزراعة والصيد لعدة قرون تم جاء عصر الصناعة في القرن التاسع عشر، واليوم تعيش في ظل شكل جديد للاقتصاد ألا وهو "اقتصاد المعرفة" وما يجب التركيز عليه من خلال إبراز مراحل تطور الاقتصاد العالمي هو أن سمات الاقتصاد المعرفي القائم على إنتاج المعرفة وتوظيفها في خلق قيمة اقتصادية مضافة أصبحت هي السمة الغالبة في اقتصاديات معظم الدول، حيث تصدرت المعرفة المركز الأول نتيجة التغير في الأسبقيات الحاكمة للعالم الاقتصادي، أصبح ينظر إليها كأساس في خلق كل ثروة وتوليد كل قوة¹.

وبمرور الزمن التطورات التقنية، كما تزايد نمو اقتصاد المعرفة أدى إلى أحداث طفرة في الفكر الاقتصادي وتغييرات في أدوات وطرق الإنتاج وتنمية المورد البشري.

إن الاهتمام بالتقدم والتنمية في هذا العصر يقتضي ضرورة الاهتمام بتفعيل المعارف اللازمة لتطوير المنظمات من خلال الاعتماد على مختلف مصادر الحصول على المعرفة خصوصا تكنولوجيا الإعلام والاتصال بما يضمن الوصول إلى بناء اقتصاد معرفي يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ويعتبر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال جانب مهم في اقتصاد المعرفة لمساهمتها في تطوير المعارف، والفترة المعاصرة تهتم للمعارف لاعتبارها مصدر للميزة التنافسية للمؤسسات وذلك بغرض تحقيق هدفين رئيسيين هما:

1 مصطفى حوحو، رشيدة خالدي، اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 02، 2016، ص ص، 383، 385.

- توفير قاعدة بيانات خاصة بها.

- رفع قدرتها على البحث في المعارف المنتجة خارج المؤسسة.

فاقتصاد المعرفة كمصطلح عرف بروزه بداية التسعينات، والفضل يرجع للاقتصادي **Mach lup** (1962)، وطوال العقود الأربعة الأخيرة قد تزايد اهتمام الباحثين بهذه الظاهرة الجديدة من خلال العديد من الدراسات في محاولة لشرح وتحديد الآليات التي كانت وراء جعل الاقتصاد يركز على المعرفة التي أصبح لها أهمية بالغة، حيث برزت خلال هذه العقود عدة مقاربات ومناهج أصبح من خلالها اقتصاد المعرفة استراتيجية أساسية تتبناها العديد من الدول لتحقيق التنمية.

2/ تعريف اقتصاد المعرفة: تعددت التعاريف والمفاهيم حول اقتصاد المعرفة، حيث لا يمكن حصره في تعريف واحد، فقد استخدم الدلالات كثيرة للتعرف عليه، اهتم الباحثين بهذا المصطلح الجديد واختلفت وجهة نظرهم له فأهم التعاريف المقدمة في هذا المجال ما يلي:

- **وفقا لموسوعة الاقتصاد الجديد (2000):** فان اقتصاد المعرفة هو عالم يستخدم فيه الأفراد عقولهم بدلا من أيديهم كما أن التكنولوجيا الإعلام والاتصال تنشئ منافسة عالمية يكون الابتكار أكثر أهمية من الإنتاج الضخم كما أن الاستثمار في إنشاء واكتساب مفاهيم ومعارف جديدة أكثر أهمية من شراء الآلات والمعدات الجديدة.¹

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** عرفه بأنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع المجالات لترقية الحالة الإنسانية وما يتطلبه ذلك من بناء القدرات البشرية الممكنة وتوزيعها الدقيق على مختلف القطاعات الإنتاجية.²

- **يعرفه البعض (such and chène 2007)** على أنه "اقتصاد يستخدم المعرفة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي وهو اقتصاد يكتسب المعرفة ويبكرها وينشرها ويستخدمها بفعالية لتعزيز التنمية الاقتصادية".

- **يعرفهم (Carayannis & sipp, 2006)** على أنه "حالة من الوجود الاقتصادي وعملية من التحول الاقتصادي التي تعمل بشكل مختلف وعلى نطاق واسع على الاستفادة من أصول المعرفة فضلا عن التعلم الاقتصادي لتحفيز وتسريع النمو الاقتصادي المستدام والقوي".

¹مصطفى حوجو، رشيد خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 385.

²عمران الزين، دور التحول اغلاق اقتصادي المعرفة في زيادة تنافسية الاقتصاديات العربية حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 9، العدد 3، مكرر (الجزء 2)، 2019، ص 536.

ومن هنا نستطيع تعريف اقتصاد المعرفة على أنه توجه الأنظمة الاقتصادية الكلية والجزئية نحو تعزيز التعليم في أنشطتها وفتح أفق الابتكار للوصول بها إلى الريادة في أعمالها ولا يتحقق هذا دون إقحام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل أنشطتها فهي المحرك الرئيسي لذلك.¹

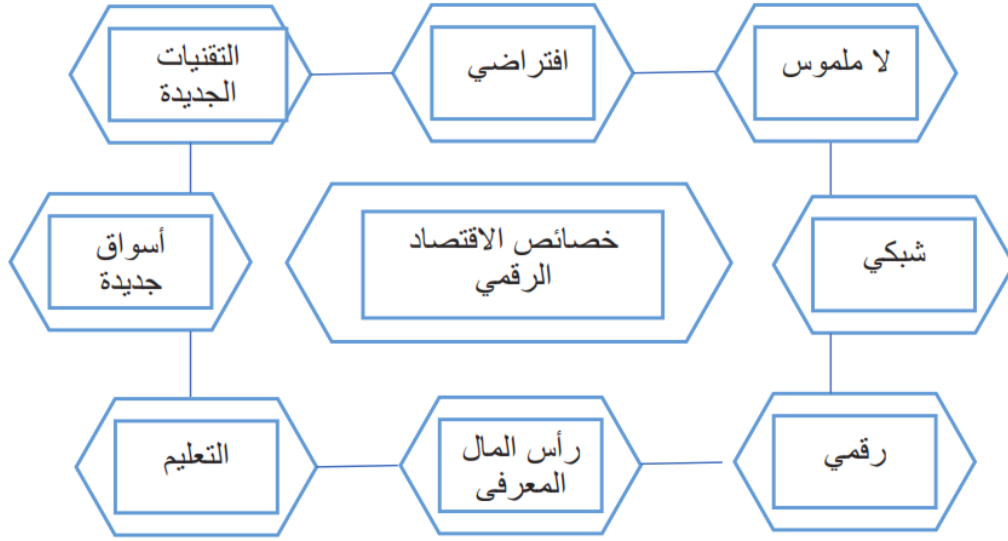
خصائص اقتصاد المعرفة: يتسم اقتصاد المعرفة بالخصائص التالية.

- اقتصاد المعرفة لا يمكن نقل الملكية المعرفة من طرف إلى طرف آخر على عكس عناصر الإنتاج.
- يتسم اقتصاد المعرفة بكونه اقتصاد وفرة أكثر منه اقتصاد ندرة فعلى عكس أغلب الموارد الأخرى التي تنفذ من الجرة الاستهلاك تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.
- يسمح استخدام التقنيات الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغى فيها حدود المكان والزمان مثل التجارة الإلكترونية التي توفر الكثير من المزايا منها تخفيض التكاليف ورفع الكفاءة والسرعة في المعاملات.
- يصعب في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي لان المعرفة متاحة في أي مكان وبما أنها باتت تشكل عنصر الإنتاج الأساسي فان هذا يعني أن هناك اقتصاد عالميا يهيمن على اقتصاد الوطني.
- في اقتصاد المعرفة يكون الاعتماد على العمل المعرفي أكثر من العمل البدني.
- يساعد على وضع خطة عملية ترتبط بتوفير الأيدي العاملة الماهرة والقادرة على الاستفادة من المعارف من أجل تطوير الإنتاج الاقتصادي.²

¹ زوبيدة بلي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة تجارب وآفاق، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 4، 2020، ص 130.

² بن جيمة مريم، اقتصاد المعرفة ومبررات التحول إليه، مجلة البشار الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، العدد 2018، 01، ص 129.

الشكل (01-01) خصائص اقتصاد المعرفة



المصدر: سامر بابكر، اقتصاد المعرفة Knowledge Economy صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 13، 2021، ص 11.

ركائز وآليات اقتصاد المعرفة: يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز وهي على النحو التالي:

- الابتكار (البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية القادرة على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل والتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.
- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات وتكيف مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.
- الحاكمية الرشيدة: التي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية من أجل زيادة الإنتاج والنمو وتشمل السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- أكثر إتاحة ويسر وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لاقتصاد المعرفة

تشير هذه النظريات إلى أهمية التكنولوجيا والابتكار والبعد الرقمي في تشكيل الاقتصاد المعرفي وتعزيز تنمية النظريات المفسرة لاقتصاد المعرفة والابتكار كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي والازدهار.

الفرع الأول: النظريات المفسرة لاقتصاد المعرفة

وجد عدة نظريات اهتمت بهذا المتغير لأجل تفسيره اقتصاديا ومن أهمها:

1-نظرية النمو الجديدة: (Luccas-1988-Romer1990):و يتمثل في تلك الاجتهادات لإدراج متغير المعرفة في وظائف الإنتاج التقليدية من أجل تفسير الاقتصاد القائم على المعرفة ويمكن التعبير عنها رياضيا:

$$y=f(Lk) \text{ -دالة الإنتاج التقليدية}$$

$$y=Af(Lk) \text{ -دالة الإنتاج الجديدة حيث } A \text{ المتغير التقني للمعارف.}$$

2-النظرية التطورية (Nelson , Winter1982):يرى أصحاب هذه النظرية أن طبيعة الأعمال الروتينية وصف تكرارها بالممارسة فإن إنتاج الابتكار يكون طبيعيا وغير متوقعا، وهو ما ينشئ بعض المزايا للمؤسسات المبدعة، وكذلك هو الحال بالنسبة للاقتصاد، فالصفة الديناميكية له هي ما تجعل المؤسسات في ديناميكية وبالتالي هناك تميز.

3-نظرية أنظمة الإبداع (Freeman1993,Lundvall1987): نظام الإبداع يشمل جميع المنظمات العاملة في مجال البحث واكتشاف المعرفة، وجميع مكونات البنية الاقتصادية والمؤسسية والمتمثلة في نظام الإنتاج والتسويق والمالية في داخل النظام الاقتصادي، فمن المفروض أن تكون الدولة القومية هي العنصر العقلاني الذي يعمل على تطوير نظام الابتكار الوطني والاقتصادي.

4-نظرية اللولب الثلاثي (Leds dorff2006,Etzkowitz2000): يرى رواد هذه النظرية أن اقتصاد المعرفة هو لولب ثلاثي يتشكل من طبقتين مختلفتين الطبقة الوظيفية والطبقة المؤسسية، وفي المقابل هناك هيئات أساسية، الجامعة، الصناعة والحكومة، وعليه فإن اللولب الثلاثة تتفاعل فيما بينها بينما الطبقتين في تفاعل منفصل وبالتالي فكيلا النوعين من التفاعل يؤدي الى خلق ديناميكية في الاقتصاد.¹

5-نظرية الفجوة المعرفية: اهتمت هذه النظرية بتحديد أنواع مختلفة من الفجوات المعرفية التكنولوجية والتقنية والرقمية، ومفاد هذه النظرية أن البلدان المختلفة لا تمتلك نفس القدر من المعارف التي تحوز عنها البلدان المتطورة، ويمكننا الخروج من هذه الوضعية من خلال استغلال المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة التي وضعتها

¹ تريش محمد وآخرون، أهمية اقتصاد المعرفة في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية في مؤسسة تحويل

الذرة بمغنية، الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد3، ص62.

البلدان الرائدة، وان اللحاق بهذه البلدان لا يكون تلقائيا بل يحتاج الى ظروف معينة سماها الباحث Abramovitz القدرة الاستيعابية.

الفرع الثاني: الفرق بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد الصناعي

الفرق بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد الصناعي: الجدير بالذكر أن المعرفة لا تعتبر حقيقة جديدة فكل الاقتصاديات مبنية على المعرفة، الشيء الجديد هو أن درجة اندماج المعرفة والمعلومات في الأنشطة الاقتصادية أصبح ضخما جدا ويتضمن تغيرات كبيرة وهيكلية ووصفية في الاقتصاد، كذلك زيادة كثافة المعرفة في الاقتصاد وزيادة القدرة على توزيع هذه المعرفة أدى إلى زيادة قيمته لكل المشاركين في النظام الاقتصادي¹. وعليه يمكن إجراء دراسة مقارنة بسيطة بين الاقتصاد الصناعي والاقتصاد المعرفي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات ننجزها في الشكل التالي:

الجدول رقم (01-01): المقارنة بين الاقتصاد المعرفية والاقتصاد الصناعي

الاقتصاد المعرفي	الاقتصاد الصناعي	مجال المقارنة
-متحركة/متغيرة	-ثابتة	الخصائص الاقتصادية:
-عالمي	-قومي،دولي	-الأسواق
-شبكي	-هرمي، بيروقراطي	-مجال المنافسة
		-الهيكل التنظيمي
-الإنتاج المرن	-الإنتاج الكبير	الصناعة:
-الابتكار/المعرفة	-رأس المال/العمالة	-تنظيم الإنتاج
-الرقمية	-الميكنة	-مفاتيح النمو
-الابتكار/الجودة/وقت الوصول/السوق/التكلفة	-تخفيض التكلفة من خلال اقتصاديات الحجم	-قادة التكنولوجيا
-مرتفع	-منخفض/متوسط	-مصادر الميزة التنافسية
-تراخيص وتعاون	-فردية	-أهمية البحث والتطوير

¹بالقدم صباح، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2013، ص25.

		-العلاقات مع المنظمات الأخرى
-دخول حقيقي مرتفع	-التشغيل الكامل	قوة العمل:
-مهارات متسعة مع تدريب مستمر	-محررة الوظيفة محددة	-هدف السياسة
-التعليم الدائم والمستمر	-درجة علمية معينة	-المهارات
-تعاونية	-نصيحة وإشراف	-التعليم المطلوب
-تتسم بالخطر والفرص	-ثابتة	-علاقات العمل والإدارة
		-طبيعة العمل

المصدر: أشرف عبد الرحمن محمد، دور إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال في ظل اقتصاد المعرفة، منشورات كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2005، ص28.

المطلب الثالث: متطلبات ومؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة

أن التحول من اقتصاد مادي إلى اقتصاد لا مادي يقوم على عدة متطلبات أساسية وعديد من المؤشرات التي تبرز جليا تعاضم اقتصاد المعرفة، وقبل أن تتعرض لبعضها لابد القول أن هذه المتطلبات والمؤشرات تبرز في الدول المتقدمة بشكل أكثر وضوحا مقارنة بالدول النامية.

الفرع الأول: متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة

تتلخص المتطلبات الأساسية لاقتصاد المعرفة فيما يلي:

1. توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لبناء مجتمع معلومات كخطوة أولية أساسية.
2. تطوير القوانين والأنظمة السائدة ليناسب متطلبات بناء اقتصاد المعرفة.
3. إعادة هيكلة الإنفاق العامة وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المتخصص لتعزيز المعرفة بدءا من مرحلة ما قبل الدراسة وصولا إلى الجامعة وانتهاء لمنظومة البحث العلمي وتطويره.
4. خلق وتطوير رأس مال بشري وبنوعية عالية إذ على الدول توفير المناخ المناسب للمعرفة التي أصبحت أهم عناصر الإنتاج.
5. إهلاك المعرفة المستوردة وإيجاد المعرفة التي لا يمكن الحصول عليها على الصعيد الدولي.

6. إدراك المستثمرين والشركات لأهمية اقتصاد المعرفة فالشركات متعددة الجنسيات أصبحت تساهم في تمويل تعليم عمالها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم وتخصص ميزانية هامة للبحث والابتكار¹.
7. بناء منظومة فعالة للعلم والتكنولوجيا.
8. نشر ثقافة مجتمعية مشجعة للإبداع والابتكار وداعمة للبحث والتطوير من خلال توفير بيئة تفاعلية مناسبة تحت الإنسان على المساهمة في إنتاج المعرفة وتظهر إمكانياته وتشجيعه على الإعطاء.
9. خلق نظم إدارية ديناميكية ومنفتحة بعيدة عن البيروقراطية ومواكبة للتغيرات المستمرة في العالم.
10. إطلاق حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.

الفرع الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة

يوجد العديد من مقاييس اقتصاد المعرفة إلا أن أهم هذه المقاييس هو مقياس "مؤشر اقتصاد المعرفة الذي طوره البنك الدولي، ويرتكز مقياس مؤشر اقتصاد المعرفة على:

- ✓ الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي.
- ✓ نظام الإبداع والابتكار.
- ✓ التعليم والموارد البشرية.
- ✓ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويعتمد المؤشر على إجمالي يمثل المستوى الكلي لتطوير الدولة نحو الاقتصاد المعرفي، ويتكون مقياس اقتصاد المعرفة من مؤشر يتراوح بين الصفر (0) والعشرة (10) إذ أن الدولة المتقدمة في اقتصاد المعرفة تكون قريبة من العشرة، والدولة المتخلفة عن اقتصاد المعرفة تكون قريبة من الصفر.

وعموماً فإن المؤشرات تدل على مدى النجاح في التوجه نحو اقتصاد المعرفة مما يمكن من إجراء المقارنات بين الدول لتحديد مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه².

1 أسماء سنتي، وحيد مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 100,99.

2 محمد فتحي عبد الهادي، اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية-دراسة تحليلية ودروس مستفادة، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد 01 العدد 01، 2019، ص 155.

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات لتثبيت ركائز اقتصاد المعرفة

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أهم الحوامل لتثبيت ركائز اقتصاد المعرفة حيث تشمل الانتقال المعلومات وتبادلها بسرعة وكفاءة وتحسين عملية الإنتاج والتسويق وزيادة الابتكار والإبداع في مختلف القطاعات الاقتصادية وبذلك تعتبر أداة حيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية والتنافسية في العالم الحديث.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التكنولوجيا المعلومات

تلعب التكنولوجيا الحديثة على المعلومات دورا حيويا في تسهيل العمليات التجارية وزيادة الفاعلية والكفاءة في مختلف المجالات.

الفرع الأول: مفهوم التكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعدد التعاريف التي تناولت مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال مذكور منها:

- تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها معالجة وتخزين واسترجاع وإيصال المعلومات سواء في شكل معطيات رقمية، نص، صوت أو صورة.¹

- تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للمؤسسة أداة تستعملها من أجل تشكيل نظم المعلومات وتساعد إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف الإجراءات والتدابير داخل المؤسسة.²

- ويعرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها مجموعة من الأنشطة تسهل تجهيز المعلومات وإرسالها وعرضها بالوسائل الإلكترونية وبظهور هذه التكنولوجيا التقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة مما أدى لتعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة.³

وبالتالي يمكن القول بأن التكنولوجيا المعلومات والاتصال تتضمن جميع الأنشطة الإلكترونية التي تسمح بمعالجة وتخزين وسرعة إيصال المعلومات بكفاءة للحصول على أجود الخدمات.

¹ الحسيني فاطمة، دور التكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الميزة التنافسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة الجزائر، 2018، ص 77.

² محمد ديمي، دور ومساهمة الاقتصاد الرقمي من خلال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 دفاتر البحوث العلمية، المجلد، 10، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله بتيبازة، الجزائر، العدد 1، 2022، ص 40.

³ بوجحيش خالدية، بشير عبد الكريم، دور التكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الابتكار دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، العدد، 17، 2017، ص 160.

الفرع الثاني: خصائص ووظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

1. خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال: لقد تميزت تكنولوجيا المعلومات عن غيرها من التكنولوجيات

الأخرى بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:¹

- تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الكترونياً متجاورة.
- تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجماً هائلاً من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بسرعة وسهولة.
- اقتسام المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث والنظام.
- قليلة التكلفة والسرعة في وقت معاً: وتلك هي وتيرة تطور منتجات تكنولوجيا المعلومات.
- الذكاء الاصطناعي: أهم ما يميز تكنولوجيا المعلومات هو تطوير المعرفة وتقوية فرص تدريب المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.
- تدريب شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذلك منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.
- التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.
- الإلزامية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.
- اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالإنترنت مثلاً تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة إن تعطل الإنترنت على مستوى العالم بأكمله.

2. وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصال: تساعد تكنولوجيا المعلومات على توفير المعلومات المطلوبة

للمستفيد بالدقة وفي الوقت المناسب ومن أهم الوظائف الأساسية لهذه التكنولوجيا ما يلي:¹

¹ منى طلعت، حسن عبد العال، أثر تطبيق نظم التكنولوجيا المعلومات على تنمية مهارات أداء الموارد البشرية، دراسة تطبيقية على شركات السياحة بمحافظة بورسعيد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، معهد سناء العالي لدراسات النوعية العدد 2022.03.

- **الحصول على البيانات:** وتكون من خلال تخزين البيانات لأجل التعامل معها لاحقاً.
 - **المعالجة:** هي تحويل أشكال البيانات والمعلومات وتحليلها نتيجة ارتباطها مع الحاسوب وتشمل عدة عمليات منها معالجة البيانات كالرموز أرقام رسائل وتحويلها إلى معلومات ذات فائدة وكذلك تحويل المعلومات إلى أشكال مختلفة أكثر تفصيلاً ونجد معالجة النصوص أي صياغة وثائق نصية كالتقارير والنشرات الإخبارية وغيرها شهدت هذه المعالجات تطوراً نوعياً فقد وجدت نظماً تسمح للأفراد بالتحدث مباشرة إلى نظام الحاسوب لتوجيه وتنفيذ إجراءات محددة وأخيراً من نظم المعالجة نجد معالجة الصورة أي تحويل المعلومات المرئية والرسوم والصور إلى أشكال يمكن إدارتها ضمن الحاسوب أو تحويلها بين الأفراد والحواسيب الأخرى.
 - **خلق وتوليد المعلومات:** تستخدم تكنولوجيا المعلومات دائماً لخلق المعلومات من خلال المعالجة أي معالجة البيانات وتنظيم المعلومات بشكل مفيد سواء على شكل أرقام أو نصوص أو صورة أو أصوات وأحياناً إعادة توليد المعلومات بشكل أصلي وأحياناً يجري توليدها بشكل جديد.
 - **خزن البيانات والمعلومات:** من خلال هذه الخطوة تحافظ الحواسيب أو الأجهزة الأخرى لتكنولوجيا المعلومات لاستخدام المعلومات والبيانات في وقت لاحق عند الحاجة لها.
 - **الاسترجاع:** أي وضع واستنساخ البيانات والمعلومات من أجل معالجة مستقبلية أو لنقلها إلى مستخدم آخر ولهذا يجب على مستخدم الحاسوب أن يحتفظ بعناوين الأوساط التي خزنت المعلومات عليها وجعلها جاهزة لاسترجاع المعالجة.
 - **النقل:** إرسال المعلومات من موقع لأخر فعلى سبيل المثال يقوم جهاز الهاتف أول حاسوب المربوط مع الشبكة بنقل المحادثات والمعلومات من موقع لأخر ويتم ذلك من خلال اعتماد أوساط مختلفة كالأقمار الصناعية والألياف الضوئية.
- 3. مجالات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** يمكن الإشارة إلى بعض التطبيقات التي مست علم الاقتصاد على سبيل المثال لا حصر لها فيما يلي:²

¹فتيحة علوط، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، مجلد 07، العدد، 02 ص ص، 141-142.

² هناء عبداوي، مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكتساب ميزة تنافسية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 46.

3-1 قطع المال والاقتصاد:

- إكمال أعمال البنوك: من أجل تعيين الخدمة بشكل عام وسرعة الضبط للحسابات بالإضافة إلى مساندة الرقابة المالية عن البنوك.
- تحويل الأموال إلكترونياً: والهدف منهم سرعة الخدمة تقليل العمل الورقي للعمليات بين البنوك
- إقامة النماذج الاقتصادية: لتحليل أداء النظم الاقتصادية وتقييم الاستراتيجيات.
- تنظيم معلومات أسواق الأوراق المالية: من خلال فورية بث المعلومات للمتعاملين واستخراج إحصائيات السلاسل الزمنية لتغير أسعار الأسهم والسندات ومؤشرات الاقتصادية الأخرى.
- التصميم بمساعدة الكمبيوتر لسرعة تعديل وتعدد التجارب التصميم وتوفير جهد ما بعد التصميم من خلال قيام النظام الآلي بتحديد قوائم المكونات والمواد الداخلية فيه.

3. 2 مجال التعليم والتدريب:

- نظم التدريب: من خلال المحاكاة لرواد الفضاء والطيارين على قيادة المركبات وهذا ما يقلل التكاليف والخطر.
- برمجيات مساندة التعليم: الهدف منها زيادة إنتاج المعلم والطالب في مواجهة تضخم المادة التعليمية وتعاقدتها.
- نظم المعلومات التربوية: والتي تساعد على صياغة ووضع السياسات التربوية والتخطيط التربوي، وجهود البحوث والتنظير في مجال التعليم هذا وغيرها من المجالات التي مستها هذه التكنولوجيا ولا تعتبر نوعاً من المبالغة إذا قلنا أنها مست مختلف مجالات الحياة بدون استثناء (طب والدواء النقل والمواصلات الأمن والقانون العام والبيئة....الخ).

المطلب الثاني: مؤشرات ودوافع الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعتبر تكنولوجيا المعلومات العمود الفقري لنجاح الشركات في العصر الرقمي، فهي تسهم في تحسين العمليات وزيادة الإنتاجية وتوفير الوقت والجهد وبما أنها تلعب دوراً حيوياً في تحسين العالم الحالي فإنه يجب متابعه آخر التطورات لهذا المجال.

الفرع الأول: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعتبر هذه المؤشرات ذات أهمية بالغة لما تنطوي عليه من العديد من التفاصيل التي ترتبط بالتكنولوجيا وبالجانب الاقتصادي والسياسي وفيما يلي أهم المؤشرات عن بعض المنظمات الدولية والإقليمية:¹

¹ بوجحيش خالدية، البشير عبد الكريم،، مرجع سبق ذكره ص160.

1: مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي لمنظمة اسيا: وقد اعتمدت المؤشرات التالية:

- عدد أجهزة الهاتف الأرضي لكل 1000 نسمة
- عدد أجهزة الهاتف النقال لكل 1000 نسمة
- عدد أجهزة الحاسوب لكل 1000 نسمة
- نسبة مستخدمي الانترنت من إجمالي السكان
- عدد مشغلي الانترنت لكل 1000 نسمة
- إيرادات التجارة الإلكترونية المتوقعة

2: مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: وضعت 15 مؤشرا كالتالي:

- العدد الإجمالي لخطوط ومسارات التوصيل لكل 100 نسمة
- العدد الإجمالي للمشاركين بالهاتف المحمول لكل 100 نسمة
- عدد المشتركين في الشبكة ذات النطاق العريض
- العدد الإجمالي للمشاركين في الانترنت لكل 100 نسمة ومدى وجود خطوط الاشتراك الرقمي
- العدد الإجمالي للمشاركين في خطوط التليفون
- نسبة انتشار الكمبيوتر في المنازل
- نسبة توصيل البيوت بالانترنت ونسبة توصيل البيوت بالشبكة ذات النطاق العريض
- النفاذ إلى الانترنت حسب حجم الطبقة العملية (نسبة المنظمات التي تنظم 10 أعمال أو أكثر يستخدمون الانترنت البيع والشراء عبر الانترنت حسب الصناعة)
- نسبة استخدام الشبكة العريضة ذات النطاق الواسع في مجال الأعمال
- نسبة الوظائف المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال
- نسبة براءات الاختراع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال من إجمالي براءات الاختراع
- مساهمة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القيمة المضافة لكل فرض مستفيد من هذه الخدمات
- مساهمة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الناتج المحلي الإجمالي

- حصة القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من إجمالي القيمة المطلقة لقطاع الأعمال لفئات البحث والتطوير في إطار صناعة التكنولوجيا المعلومات والاتصال
- نسبة التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصال 50 شركة أولى في مجال الاتصالات و 50 الأولى في مجال تكنولوجيا المعلومات

3: مؤشرات البنك الدولي: اعتمد البنك الدولي 11 مؤشرا كالتالي:

- إجمالي الهواتف لكل 1000 نسمة
- مستخدمي الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة
- إجمالي الخطوط الهاتفية الأرضية لكل 1000 نسمة
- مستخدمو الحاسوب لكل 1000 نسمة
- نسبة توفر التلفزيونات في المنازل
- الانترنت الدولية(الشبكة عريضة النطاق لكل ألف نسمة)
- مستخدمو الانترنت لكل 1000 نسمة
- سلة الأسعار لاستخدام الانترنت (مقدره بالدولار الأمريكي شهريا)
- مدى توفر خدمات الحكومة الإلكترونية
- مدى استخدام الانترنت في الأعمال والتجارة
- الإنفاق على التكنولوجيا المعلومات والاتصال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

4: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب تطبيق الإنكاد:

وضعت الاتكاد مجموعة من المؤشرات تنتج مقارنه بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بين البلدان استنادا إلى مجموعة معايير المحددة يتم بموجبها استنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية من طرف صانعي القرار والسياسة في البلد والجدول التالي يلخص هذه المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم(01-02): مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب الاتكاد

المصادر	المؤشرات	الدليل/البعد
---------	----------	--------------

<p>- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية</p>	<p>- عدد مضيبي الانترنت لكل فرد - عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد - عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل فرد - عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد</p>	<p>التوصيل</p>
<p>- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية - الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة والبنك الدولي - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية</p>	<p>- عدد مستعملي الانترنت لكل فرد - الأمية (النسبة المئوية من السكان) - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - كلفة المخابرة المحلية</p>	<p>النفاد</p>
<p>- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية</p>	<p>- وجود دليل الانترنت - التنافس في الخطوط المحلية - التنافس في الاتصالات المحلية - التنافس في سوق مزودي خدمة الانترنت</p>	<p>السياسة</p>
<p>- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية</p>	<p>- الحركة الدولية الداخلة - حركة الاتصالات الدولية الخارجة</p>	<p>الاستخدام (حركة الاتصالات)</p>

المصدر: بوجحيش خالدية، بشير عبد الكريم، دور التكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الابتكار دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، العدد 17، 2017، ص 163.

الفرع الثاني: دوافع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعتمد المؤسسات على تكنولوجيا المعلومات والاتصال للاستفادة منها في القيام بأعمالها وهناك نوعين من استعمال تكنولوجيا المعلومات ننجزها في:¹

أولاً: الاستعمال الداخلي:

¹وليد مرتضى نوه، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جوده القرار الإداري دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2023، ص 17، 18.

- تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمصدر للمعلومات الخاصة بالمؤسسة فتعرض فيها المؤسسة نشاطاتها هيكلها التنظيمي أهدافها معلومات عن الخدمات أو السلع...الخ.
- أيجاد دليل للعاملين توضع فيه معلوماتهم الشخصية والوظيفية الترقيات والعقوبات.
- الربط بين أجزاء المنظمة بعضها ببعض حتى وان كانت ليست في نفس المبنى ومتباعدة جغرافيا اذ يمكن من خلالها الاطلاع على ما يجري في الأماكن الأخرى.
- الاعتماد على البطاقة الإلكترونية أو بصمه اليد لتسجيل الحضور اليومي للعاملين مما يمكن من معالجة البيانات والاستفادة منها بفعالية وسرعة.
- تسهيل الوصول الموظفين للوثائق إما للفحص أو المعالجة.
- يستعمل في وصف الوظائف وتبيين مهامها ومسؤولياتها.
- وضع بيانات المنتج بكل مواصفاته وذلك لعدم تكرار الشرح.
- الوصول لمعلومات عن المنتجات المتواجدة في السوق التي قد تنافس المؤسسة وبذلك تكون المؤسسة في وضعيه نفسية جديدة.
- الانتقال السريع للمعلومات داخل المؤسسة وخارجها مما يوفر التكلفة البريدية والوقت للمستهلك.

ثانيا: الاستعمال الخارجي:

- بث إعلانات إخبارية للسلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة مما يجلب عددا اكبر من الزبائن.
- تمكين العملاء من الشراء عبر الانترنت أونلاين.
- الاتصال السريع مع الأشخاص خارج المؤسسة باستعمال البريد الالكتروني أو أي وسائل اتصال أخرى.
- الحصول على المعلومات للسلع أو الخدمات التي تريد المؤسسة الحصول عليها خاصة للمواد التي يكثر طلبها.
- إمكانية الحصول على خبرات أساتذة محترفين في مجال عمل المؤسسة لحل بعض المشاكل دون الحاجة لدفع مبالغ باهظة على الاستشارة.
- الوصول لمعلومات عن سوق العمالة من أجل اختيار واختبار الموظفين الذين تريدهم المؤسسة.
- اختيار أفضل مورد من خلال دراسة العروض المقدمة وآجال التسليم ومميزات المنتج السعر إلى آخره.

- متابعة التطورات حاصلة في قطاع المؤسسات وهذا بالاتصال الدائم بالعالم الخارجي وعلى التطورات الحاصلة من خلال مواقع المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

الفرع الثالث: مبررات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

- تعمل ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغيير الطبيعة الأساسية للمعرفة والمعلومات للمجتمع
- ثقافة التكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأشكالها المختلفة وتنوعها الواسع وأجيالها المتعاقبة لها القدرة على تطوير أنماط الحياة والتعلم والعمل.
- وجود نقص في المعلومات حول المستويات الحالية لثقافة التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معظم دول العالم.

لقد اثر التطور المذهل والسريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيرا بالغا على المعلومات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وطرق توزيعها، وأصبحت هذه الوسائل والتقنيات الحديثة من القوة الدافعة وراء الثورة التكنولوجية الحديثة، والتي فرضت سيطرتها على مختلف المؤسسات حتى باتت أوعية المعلومات التقليدية أمام تحديات عديدة، إذ تعد تكنولوجيا المعلومات فرصة للتطور الاقتصادي والمعرفي الذي يتيح تشكيل قاعدة واضحة للازدهار الاقتصادي، ويعمل التطور الكبير في مجال التكنولوجيا، والذي يركز بشكل كبير على الحاسوب والاتصالات الآن على توسيع انتشار المعلومات واستخداماتها والانتقال بتكنولوجيا المعلومات إلى التكنولوجيا الرقمية، مما سيضاعف من حجم التداولات وخرن المعلومات وبكلفة تقارب الصفر، وفي الوقت نفسه فإن انتشار الاتصالات يزيد من السرعة تداول المعلومات، بحيث أصبحت المعلومات الدور الحاسم في بنيه الاقتصاد العالمي مع تطور ما يسمى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يتم توصيلها إلى المستفيدين من خلال وسائل التوزيع المختلفة، والتي لا بد وأن تتلاءم وطبيعة هذه المنتجات وطرق استخدامها.¹

ومن هذا يتضح أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور مهم في تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لما لهذه الأخيرة من خصائص متميزة وأكثر كفاءة من وسائل الاتصال التقليدية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واسعة الانتشار تتخطى بذلك الحدود الجغرافية والسياسية للدول لتصل إلى أي نقطة من العالم عجزت أن تصل إليها وسائل الاتصال القديمة، كما أنها تمتاز بكثرة وتنوع المعلومات والبرامج التثقيفية، والتعليمية لمختلف شرائح البشر، متاحة في أي مكان وزمان، وبكلفة منخفضة، فهي تعد مصدر هام للمعلومات سواء الأفراد أو الوحدات الاقتصادية، بمختلف أنواعها، أو للحكومات، كما أنها تلعب دورا هاما في تنمية العنصر البشري من خلال البرامج التي تعرض من خلالها كبرامج التدريب وبرامج التعليم وغيرها، لهذا

¹خلود عاصم، محمد ابراهيم ، دور التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد ، العراق، العدد، 2013، 05، ص 236، 235.

يكون من الضروري الاهتمام بهذه التكنولوجيا وتطويرها واستخدامها بشكل فعال مع تدريب وتعليم الأفراد على استعمالها، وتوعيتهم بأهميتها في التنمية والتطور.

استنادا لما سبق يمكن القول أن التطور الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات إلى جميع المستخدمين المنتشرين في أنحاء العالم بالوقت المناسب لاتخاذ قرارات رشيدة وهذا يعني ضرورة الاستفادة من مزايا هذه التكنولوجيا في جميع المجالات.

المطلب الثالث: حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

قبل التعرف على حكم التكنولوجيا المعلومات والاتصال لابد أن نشير إلى أن هذا المصطلح مشتقا من حوكمة الشركات، حيث ظهر أثر الأزمات المالية في العالم مثل أزمة شركة "Enron" وشركة "world com."... الخ، مما استدعى التحرك لإعادة الثقة بالاقتصاديات في الأسواق المالية والمؤسسات العاملة بها.

الفرع الأول: مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعددت مفاهيم الحوكمة واختلفت باختلاف المجالات المطبقة فيها ومن بين أهمها المتعلقة بهذا المفهوم ما يلي:

- عرفها المعهد الاسترالي لمعايير حوكمة الشركات: "هو النظام الذي يتم من خلاله توجيه ورقابة الاستخدامات الحالية والمستقبلية لتقنية المعلومات وتقييم وتوجيه الخطط لاستخدام تقنيات المعلومات في تدعيم المؤسسة ومتابعه هذا الاستخدام لانجاز الخطط المقررة".¹

- كما عرفها معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات على اعتبارها مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأنها تشكل جزءا لا يتجزأ من حوكمة الشركات المطبقة بالمنشأة وتتكون من الهياكل والعمليات القيادية والتنظيمية والتي تعمل على دعم وتنفيذ منشآت الأعمال لإستراتيجيتها.

- وعرفها (Webb et Al(2006) نشاط أو عملية تحقق التناغم الاستراتيجي بين المنشأة وتكنولوجيا المعلومات بهدف تحقيق أقصى منفعة أو عائد يمكن الحصول عليه من خلال تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات والمحافظة على كفاءة وفاعلية محاسبة المسؤولية عن تلك النظم وإدارتها وإداره المخاطر المرتبطة بها.²

¹فايزة جيجح، سميرة فرحات، حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في الوقاية من الأزمات ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 2016,01، ص117.

²هشام عبد العاطي، عبد المنصف عبد السلام، إطار مقترح لحوكمة تكنولوجيا المعلومات لتحسين أداء منشآت الأعمال، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد 2022,01 ص114.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أنها مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تضمن أن قطاع تكنولوجيا المعلومات للمنظمة يدعم أهدافها واستراتيجياتها وتلك المجموعة من السياسات والاستراتيجيات بقصد توجيه وظيفة تكنولوجيا المعلومات والرقابة عليها لأضافه قيمه للمنظمة ولتقليل مخاطر التكنولوجيا المعلومات.

أبعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال: يمكن توضيحها على النحو التالي:

-**الأهداف:** تتضمن القرارات المتعلقة بالاستراتيجيات وتطوير وتحسين سياسات وتعليمات تكنولوجيا المعلومات واستخدامها لأهداف الرقابة على تقييم الأداء.

-**العمليات:** تتضمن تطبيق وإدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات.

-**الأفراد:** تتضمن العلاقة التنظيمية داخل المنشأة وادوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة.

-**التكنولوجيا:** تمثل الأصول المادية التي تتضمن القرارات المتعلقة بالأجهزة والبرامج.

ويرى البعض أن " من مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بل هو جزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات ويتكون من القيادة والهياكل التنظيمية والعمليات التي تضمن المنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات مع الأهداف الإستراتيجية للمنشأة".

كما أن حوكمة التكنولوجيا المعلومات عبارة عن " التخطيط الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لزيادة فعالية

الرقابة والمسؤولية وإدارة المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات داخل المنشأة".¹

الفرع الثاني: أهداف حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تهدف حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى تحقيق مجموعتين من الأهداف، تركز المجموعة الأولى على استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل استراتيجي لتحقيق أهداف المنشأة والمنافسة الفعالة، أما المجموعة الثانية من الأهداف فهي تتضمن إدارة مصادر تكنولوجيا المعلومات في الشركة بكفاءة وفعالية والرقابة على أمن تكنولوجيا المعلومات حيث أن جوهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات هو وضع نظام يضمن كفاءة وفعالية تكنولوجيا المعلومات بالمنشأة.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات فيما يلي:

-الارتقاء بفعالية عمليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المنشأة.

¹ عبد الله فاتح خليفه عقيل العازمي، وآخرون، دور تفعيل حوكمة التكنولوجيا المعلومات في تأمين المعلومات المحاسبية من المخاطر الإلكترونية في ظل عصر الرقمنة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية،المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة ، جامعة مدينة السادات، مصر، العدد02،2022، ص1126.

- ضمان إعادة تصميم إجراءات العمل قبل وأثناء إعداد بدائل تكنولوجيا جديدة.
- إجراءات تقييم روتيني لفعالية إجراءات العمل داخل المنشأة.
- ضمان جودة وأمن مصادر المعلومات وشموليتها.
- اشتراك الجهات المعنية (المختصة) في حوكمة تكنولوجيا المعلومات.
- تبادل المعلومات بين فروع المنشأة بطريقة آمنة.
- إعداد معايير لجودة المعلومات على مستوى المنشأة.
- تخفيض درجة التعقيد في البنية التحتية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات.
- ضمان تطور النظم التكنولوجية وجعلها آمنة ومعدة وفق المعايير.
- بناء خدمات قابلة لإعادة الاستعمال وحلول مستندة على امن وجودة المعلومات المحاسبية.¹

الفرع الثالث: أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

- تظهر أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال دورها في تحقيق الآتي:
- تطوير استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والشروع في الفحص التشغيلي والاستراتيجي.
 - تطوير وإدارة نظم تكنولوجيا المعلومات وتحديد أفضل الممارسات في مجال التطور التكنولوجي.
 - ضمان أن مشروعات الأعمال قد تم استكمالها وتطوير مؤشرات الأداء الرئيسية.
 - تحديد الأساليب والوسائل والعمليات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.
 - إدارة تنمية وتطوير التطبيقات التكنولوجية للمعلومات.
 - ضمان فعالية خدمات تكنولوجيا المعلومات لتوصيل الإستراتيجية لأقسام أنشطة الأعمال التي تؤدي إلى فعالية وكفاءة الإنتاجية الداخلية.
 - زيادة قدرة تكنولوجيا المعلومات لجذب الاختراعات والابتكارات والتوصل للمنافع المرجوة.²

الفرع الرابع: دوافع الاهتمام بحوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات

¹ عبد الله فاتح خليفة، عقيل العازمي، وآخرون، مرجع نفسه، ص 1127, 1128.

² حورية حضي، إبتسام طوبال، دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في إنجاح التحول الرقمي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، جامعة قسنطينة، 2، الجزائر، العدد 03، 2020، ص 1191.

- اجتمعت جملة من العوامل التي أبرزت أهمية التفكير الجدي في التوجه نحو تنفيذ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المنظمات، وجعلت منه أمراً ضرورياً وملحاً نذكر أهم هذه العوامل في الآتي:
- الأزمات الاقتصادية والفضائح المالية في البدايات القرن الواحد والعشرين والتوجه العالمي نحو حوكمة المؤسسات.
 - الارتفاع المستمر لنفقات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات والاعتماد المتزايد على مواردها بأنواعها.
 - تعاظم مكانة ودور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة من مجرد وسيلة لأتمته العمليات إلى أداة فعالة لوضع القرارات الإستراتيجية.
 - فشل أغلب المؤسسات في الحصول على قيمة مضافة من استخدامها و توظيفها لتكنولوجيا المعلومات.
 - ارتباط تكنولوجيا المعلومات بالعديد من المخاطر وخاصة تلك المرتبطة بأمن معلومات المؤسسة وخصوصيتها وسمعتها.¹

¹ عبد الرزاق بركات، يمينة بن حاوية، حوكمة تكنولوجيا المعلومات وسيلة للتحكم في مشاريع تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجامعية، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، الجزائر، العدد 2، 2021، ص570.

المبحث الثالث : تكنولوجيا المعلومات والاتصال رهان لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني

في الفترة الأخيرة تسارع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل كبير أوجه تحديات ضخمة على الاقتصاد الوطني والعالمي ككل، والانسجام مع هذه التغيرات اهتمت المؤسسات بمواردها المعرفية و ابتكار مقاييس جديدة لأنشطة أعمالها، فاستعانت بتكنولوجيا المعلومات والاتصال لجعل سهولة في الأداء في خطوة للمساهمة في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة.

المطلب الأول: الإطار النظري للتنافسية

لقد أدت التحديات والتحويلات العالمية شكل جديد اعتبرته نظام أعمال جديد، وهو التنافسية وهي التحدي الرئيسي الذي يواجه المنظمات كونها تحدد مصير مشاريع المؤسسة بدرجة غير مسبوقة.

الفرع الأول: مفهوم الميزة التنافسية أبعادها ومحدداتها

1/ مفهوم الميزة التنافسية : اختلفت تعاريفها فيما يلي تتطرق إلى أشهرها:

- عرفها (Porter) تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل منافسين ،حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف في ميدانيا وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع ¹.

- أما (kotler) فيرى "أنها مقدرة المنظمة على أداء التنافسية بالشكل الذي يصعب على منافسيها تقليده، ويمكن تحقيقها بواسطة تنفيذها لوظائف تعمل على خلق قيمة أو العمل على أداءها بأساليب تقود إلى التمييز ."

- وتعرف أيضا على "أنها القدرة التي تمكن المنظمة من التحمل والمواجهة الإيجابية المنافسة وتوسيع الحصة السوقية لها ."

- أما الزغبى فيرى "أنها خاصية أو مجموعة خصائص نسبية تتفرد بها المنظمة ويمكنها الاحتفاظ بها لمدة طويلة نسبيا نتيجة صعوبة محاكاتها ، والتي تحقق خلال تلك المدة المنفعة لها وتمكنها من التفوق على المنافسين فيما تقدمه من خدمات، أو سلع الزبائن".

ومن هذه التعاريف يمكن القول أن الميزة التنافسية " قدرة المنظمة على اكتساب عنصر التفوق مقارنة بمنافسيها، من خلال الاستغلال الأمثل الإمكانيات والموارد الفنية والمادية والتعليمية والمعلوماتية بالإضافة إلى المهارات والكفاءات التي تمكنها من تصميم وتطبيق إستراتيجيتها التنافسية"¹.

¹ نازم محمود ملكاوي، شحادة الغرابية، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على الميزة التنافسية،مجلة جامعة جدارا للدراسات والبحوث،جامعة جدارا، الأردن،العدد 2015,01 , ص73.

2/ أبعاد الميزة التنافسية: يرتبط تحقيق ميزة تنافسية ببعدين أساسيين هما:

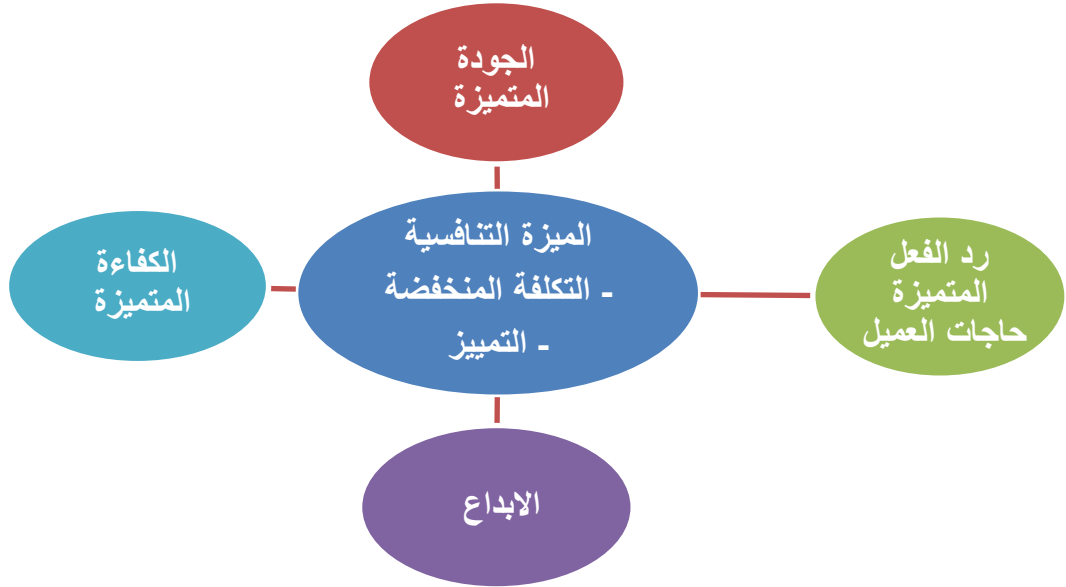
القيمة المدركة لدى الزبون، وقدرة المنظمة على تحقيق التميز.

• القيمة المدركة لدى الزبون: يمكن للمنظمات استغلال إمكانياتها المختلفة في تحسين القيمة التي يدركها الزبون للسلع والخدمات تلك منظمات، مما يساهم في بناء الميزة التنافسية أي الوصول إلى إدراك الزبائن انهم يحصلون من جراء تعاملهم مع المنظمة على قيمة أعلى من منافسيها .

• التميز: يمكن تحقيق الميزة التنافسية من خلال عرض سلعة أو خدمة لا يستطيع المنافسون سرعة تقليدها أو وصنع نسخة منها.

ومن خلال الشكل الموالي يمكن توضيح أبعاد الميزة التنافسية بشكل أكبر:

الشكل رقم 01-02 : أبعاد الميزة التنافسية :



المصدر: شارلزهل، جاريت جونز، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد عبد المتعال، الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، رياض، ج2001، ص1، 196

3/ محددات الميزة التنافسية: تتحدد الميزة التنافسية للمؤسسة من خلال متغيرين هاميين وهما حجم الميزة ونطاق التنافس:²

¹ عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص154.

² حشاني منال منى، أثر الثقافة التنظيمية في تعزيز الميزة التنافسية دراسة ميدانية بمؤسسة بريد الجزائر، ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020، ص28، 26.

حجم الميزة التنافسية: أن الميزة التنافسية للمؤسسة كلما كانت واضحة، سواء من ناحية التكلفة أو من ناحية التمييز، فهذا يفرض على المؤسسات المنافسة بذل جهود معتبرة حتى تتمكن من التغلب عليها وإبطال سيطرتها في السوق. وبالتالي، التقليل من المستهلكين لمنتجاتها، ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول أن الميزة التنافسية تمر بدورة حياة معينة، كما هو الحال بالنسبة للمنتج، إذ تمر ميزة تنافسية بنفس دورة حياة المنتجات. إذ تمر مراحلها كالتالي:

1- مرحلة التقديم: تعد أطول المراحل بالنسبة للمؤسسة المنشأة للميزة التنافسية، بكونها تحتاج الكثير من التفكير والاستعداد البشري والمالي.

2- مرحلة التبني: تعرف الميزة هنا استقرار نسبيًا من حيث الانتشار باعتبار أن المنافسين بدؤوا يركزون عليها وتكون الوافرات هنا أقصى ما يمكن.

3- مرحلة التقليد : يتراجع حجم الميزة وتتجه شيئًا فشيئًا إلى ركود المنافسين قاموا بتقليد ميزة المؤسسة ، وبالتالي تراجع أسبقيتها عليهم ، ومن ثم انخفاض في الوافرات .

4- مرحلة الضرورة : تأتي هنا ضرورة تحسين الميزة الحالية وتطويرها بشكل سريع ، أو إنشاء ميزة جديدة على أسس تختلف تمامًا عن أسس الميزة الحالية ، إذا لم تتمكن المؤسسة الحصول على ميزة جديدة فإنها تفقد أسبقيتها تمامًا وعندها يكون من الصعب العودة إلى التنافس من جديد .

نطاق التنافس: يعبر النطاق عن مدى اتساع أنشطة وعمليات المؤسسة لغرض تحقيق مزايا تنافسية فنطاق النشاط على المدى الواسع يمكن أن يحقق وفورات في التكلفة عن المؤسسات المنافسة .

ومن جانب آخر يمكن للنطاق الضيق تحقيق ميزة تنافسية من خلال التركيز على قطاع سوق معين وخدمته بأقل تكلفة أو تقديم منتجات مميزة له كما يتشكل نطاق التنافس من أربع أبعاد هي:

- القطاع السوقي: ويعكس مدى تنوع مخرجات المؤسسة وكذا تنوع الزبائن الذين يتم خدمتهم، وهنا يتم الاختيار بين التركيز على قطاع معين من السوق أو خدمة السوق.

- درجة التكامل الأمامي: يشير إلى درجة أداء المؤسسة لا نشطتها، سواء كانت داخلية أو خارجية، فالتكامل الأمامي المرتفع مقارنة بالمنافس قد يحقق مزايا التكلفة الأقل أو التمييز.

البعد الجغرافي : يمثل عدد المناطق الجغرافية أو الدول التي تتنافس فيها المؤسسة ويسمح هذا البعد بتحقيق مزايا تنافسية من خلال تقديم نوعية واحدة من الأنشطة و الوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة وتبرز أهمية هذه الميزة بالنسبة للمؤسسات التي تعمل على نطاق عالمي، حيث تقدم منتجاتها أو خدماتها في كل أنحاء العالم.

- قطاع النشاط: يعبر عن مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل من خلالها المؤسسات فوجود روابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة صناعات ، من شأنه خلق فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة ، وفي هذا الإطار تعمل المؤسسة على البحث عن الميزة التنافسية التي تلائم قدراتها وميدان نشاطها أي بالنظر إلى تحليل إمكانياتها الداخلية وتحليل المحيط .

4:أهمية الميزة التنافسية: ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- هناك من يعرف الإدارة الإستراتيجية بالميزة التنافسية إذ لا تخلو الدراسات في مجال الإدارة الإستراتيجية من مفهوم الميزة التنافسية.
- الميزة التنافسية هي الأساس التي تصاغ حوله الإستراتيجية التنافسية للمنظمة لأنها تفشل بدونها.
- أنها سلاح لمواجهة تحديات السوق والمنافسين مما يمكنها من الاستجابة للعميل .
- أنها تمكن المنظمة من الحصول على حصة سوقية أكبر من منافسيها مما يعني زيادة حجم مبيعاتها وأرباحها.
- تمثل الميزة التنافسية المحرك والمحفز لمنظمات تنمية وتقوية مواردها وقدراتها وتدفعها إلى البحث والتطوير من أجل المحافظة على هذه الميزة .
- يؤدي امتلاكها إلى تحقيق الربحية الفائقة وتكمن أهميتها في خلق قيمة للعملاء وتلبية احتياجاتهم وتضمن ولائهم، وتحسن جودة المنظمة في أذهانهم .
- تعد الميزة التنافسية سلاحا قويا تعتمد المنظمة لمواجهة تحديات المنافسين .
- أكثر المنظمات الحديثة تعتمد على التكنولوجيا لتحقيق المزايا التنافسية من أجل الاستمرارية، وذلك بسبب التغيرات المستمرة في التكنولوجيا، فان عدم مواكبة هذا التغير يضع المنظمات في مواجهة حقيقية للضعف أو الفشل ،لذا تعمل المنظمات على مواكبة التطورات التكنولوجية والاستفادة قدر الإمكان من المميزات التقنية الجديدة التي تعكس على جودة الخدمة ونوعيتها ¹.

الفرع الثاني: الإطار النظري لتنافسية الدول

سنحاول التطرق إلى مفهوم تنافسية الدول ثم نتوقف بعد ذلك على أسبابها وأنواعها بالإضافة إلى مؤشرات قياسها

1- مفهوم تنافسية الدول:

¹ محمد طاهر صالح، مفهوم الميزة التنافسية-أهميتها وأبعادها-، drmtaher.com، التوقيت 25، 23:12 فيفري 2024.

- عرفها (porter) : "قدرة الاقتصاد على رفع مستوى المعيشة بالتحسين المستمر في الإنتاجية الصناعية في ما يتعلق بإنتاج السلع الأكثر تقدما".
- وعرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): "تعني قدرة المؤسسات، الصناعات، المناطق، الأقاليم، المجموعات الدولية على توليد وبصفة دائمة دخل ومستوى تشغيل مرتفع نسبيا في مواجهة المنافسة الدولية"¹.
- وفي نفس الفترة أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي تعريفا لها: "قدرة بلد أو مؤسسة على خلق كل سنة نسبيا ثروة إضافية أكثر من منافسيه في الأسواق الدولية".
- ومما سبق نستنتج أن تنافسية الدول هي قدرة الدولة على جذب الاستثمار والمواجهة وتعزيز الإنتاجية والابتكار وتحقيق النمو الاقتصادي بشكل فعال في السوق .
- 2-أهمية التنافسية الدولية:** تبرز أهميتها عند القيام بقياس مؤشراتها، لان المعلومات التي نستخلصها تكون جد هامة لمواجهة تحديات التنمية المتواصلة،من خلال تبني السياسات الاقتصادية المناسبة وتقوية البناء المؤسساتي، فهي تساعد على:²
- رصد حالة الاقتصاد الوطني أو قطاع اقتصادي في فترة ما ومقارنة أدائه عبر الزمن وكذا إجراء المقارنات بين الدول و الفضاءات المختلفة فيها.
- تشخيص وتحديد العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية وتعيق كفاءة تخصيص الموارد.
- مساعدة المسؤولين أمثال الرؤساء ورجال الدولة وكذا رجال الأعمال و المؤسسات في اتخاذ القرارات الرشيدة وتحسيسهم بأهمية الإصلاحات المطلوبة.
- إمكانية استعمال نتائج مؤشرات التنافسية التي تصدرها الهيئات المختصة في الحملات الدعائية لجذب الاستثمار الأجنبي (إذا كانت ذات دلالة ايجابية).

3-أنواع تنافسية الدول: تتميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع نذكر أهمها:¹

¹ عبد السلام فريد، دوحه سلمى، محاضرات في مقياس التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1الجزائر، 2022، ص22.

² أسماء رومان، دراسة العوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية للفترة (2007،2013)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2014، ص24.

- تنافسية التكلفة أو السعر: البلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، ويدخل هنا أثر سعر الصرف.
 - التنافسية الغير سعرية: والتي تنقسم إلى التنافسية النوعية و التنافسية التقنية ، ويمكن التمييز بينهما كما يلي
- التنافسية التقنية: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في الصناعات عالية التقنية.
- التنافسية النوعية: تشمل عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة والأكثر ملائمة للمستهلك، يتمكن من تصدير سلعه حتى لو كانت أعلى سعر.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس تنافسية الدول

إن المنتدى الاقتصادي العالمي في جنيف يقوم منذ عام 1979 بدراسة تنافسية الدول و العوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي حيث يصدر سنويا تقرير التنافسية العالمي ويرتكز التقرير في منهجية على تصنيف الدول المشاركة حسب وضعيتها في مراحل النمو والتطورات الاقتصادية المختلفة، حيث تتميز كل مرحلة بمؤشرات خاصة تقيس أداء الدولة اقتصاديا كما يتم تصنيف المحاور ضمن مجموعات والتي نوضح دلالاتها فيما يلي²:

أولاً: مجموعة المتطلبات الأساسية: تتضمن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:

- مؤشر المؤسسات: هو البيئة المؤسسية التي تتفاعل فيه الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية من أجل الإنتاج وزيادة الدخل الوطني، وعليه يعكس أداء مؤسسات القطاع العام والخاص .
- مؤشر البنية التحتية: يتمثل في مدى توفر بنية تحتية جيدة في الدولة والتي تعمل على تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية ، وإدماج الأسواق الوطنية بالأسواق العالمية بتكاليف منخفضة .
- مؤشر مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي: يعكس أداء الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي فاستقرار البيئة الاقتصادية مهم لبيئة الأعمال ويلعب دور أساسي في بناء القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة للدولة
- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي: أن الاستثمار في مراحل التعليم الأساسي والخدمات الصحية أساسيات الاقتصاد النامي، فالمتعلمون الأصحاء هم اللبنة الأساسية في التنمية المستدامة.

¹ يوسف رشيدة وآخرون، دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة دفاتر بواذكس، جامعة مستغانم، العدد 75 ، 2012 ، ص1.

² يوسف رشيدة وآخرون، نفس المرجع، ص75،78.

ثانياً: مجموعة مؤشرات الكفاءة: تتضمن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:

- مؤشر التعليم العالمي والتدريب: تقيس هذا المؤشر معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية، وتقييم جودة التعليم ومخرجاته، من وجهة نظر بيئة الأعمال في الدولة.
- مؤشر كفاءة السوق: يعبر عن مدى توفر المنافسة بين الشركات المحلية ويعكس دور الدولة في إيجاد التسهيلات حتى تتمكن السلع والخدمات المحلية من الوصول إلى الأسواق الدولية ومنافسة نظيرتها العالمية.
- مؤشرات كفاءة سوق العمل: يهتم بتقييم مدى فعالية القواعد العاملة وتوفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة، وأثر هجره الكفاءات إلى الخارج على الاقتصاد المحلي، وقياس مرونة سوق العمل في توزيع هذه القواعد على القطاعات الاقتصادية بالطريقة التي تحقق أقصى إنتاج.
- مؤشر تطور الأسواق المالية: تقييم كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى أكثر الاستثمارات ربحية، إضافة إلى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية.
- مؤشر الجاهزية التكنولوجية: أصبح مدى قدرة الدولة على النمو الاقتصادي يعتمد على الجاهزية التكنولوجية التي تمتلكها الدولة ومدى القدرة على الاستفادة منها.
- مؤشر حجم السوق: يؤثر كبر حجم السوق المحلية على الإنتاجية حيث يتيح للشركات العمل في بيئة تتميز بوفرة الحجم مما يساهم بتقليل التكاليف التشغيلية.

ثالثاً: مجموعة عوامل الابتكار والتطور: تتضمن المؤشرات الاقتصادية التالية:

- مؤشر ماذا تطور بيئة الأعمال: يهتم بدراسة نوعية بيئة الأعمال وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية واستخدامها أساليب تسويق حديثة وقدرة الإدارة العليا في اتخاذ القرارات ويعكس هذا المؤشر مدى تطور مجتمعات الأعمال المتخصصة في الدولة.
- مؤشر الابتكار: يعتبر من المتطلبات الرئيسية للوصول للاقتصاد المعرفي المتميز لخلق إنتاجية مستدامة ذات كفاءة عالية، ويعكس هذا المؤشر البيئة الداعمة للابتكار.

المطلب الثاني: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خلق الميزة التنافسية

في المناخ الاقتصادي السائد تسعى معظم المنظمات إلى الحفاظ على مركزها التنافسي وأصبحت تكنولوجيا المعلومات سلاحاً تنافسياً قوياً لذا يجب على الإدارة أن تدرك مدى أهمية هذا السلاح في دعم وتحقيق الميزة التنافسية خاصة وأن وظيفتها لم تعد تقتصر على تخفيض التكاليف فقط بل يتعدى إلى مساعدة المنظمة على البقاء والاستمرار في البيئة التنافسية.

الفرع الأول: تكنولوجيا المعلومات وأبعاد الميزة التنافسية:

يمكن توضيح الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات وذلك من خلال مساهمتها الجادة في التأثير على العناصر التالية: جودة المنتج، الأداء المالي، السيطرة على الأسواق، الإبداع والتطوير، وكفاءة العمليات حيث:

- جودة المنتج: تكلف الجودة المتدنية المؤسسات الكثير من الخسائر حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في تحسين المنتجات وذلك من خلال تقليص الجودة المتدنية من خلال تقليل المنتجات المعيبة.

الأداء المالي: في تحسين الأداء المالي للمؤسسات وزيادة ربحيتها وذلك من خلال تقليل حجم المرفوض الوحدات المعيبة وتوفير معالجتها جراء استخدام آلات ومعدات متطورة، كما استعانت المؤسسات لزيادة إنتاجياتها بأنظمة مكاتب وأنظمة معلومات متقدمة للحصول على معلومات قيمة، وأنظمة مساعدة لاتخاذ القرارات السليمة.

- السيطرة على الأسواق: تعد تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل التي تساعد المؤسسات على مواجهة المنافسين في الدخول إلى السوق، حيث سهلت التكنولوجيا الحديثة عملية الحصول على أية معلومات عن أي سوق وبسرعة، وبذلك تستطيع المؤسسات باستخدام شبكة اتصالات حديثة ومتطورة أن تحدد السوق الذي يعاني من النقص والعمل على سد هذا النقص إن أمكن، كذلك يمكن أن تحافظ المؤسسات على وجودها في السوق من خلال أنظمة الإنتاج الحديثة التي تمكنها من تلبية مطالب السوق المتغيرة والسيطرة عليها بشكل مستمر.

- الإبداع والتطوير: تعد تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل التي تساعد على الإبداع والتميز وتحقيق سبق على المنافسين في قطاع الأعمال وذلك من خلال التميز باستخدام أساليب إدارية وتكنولوجية حديثة سواء في إعادة تدريب العاملين وتحفيزهم، أو إعادة هندسة العمليات، أو التوسع في التجارة الإلكترونية، أو التحول من الصفات التقليدية إلى الأنظمة الأوتوماتيكية الحديثة، أو توفير بنية تحتية للاتصالات أو توفير قواعد بيانات شاملة وحديثة¹.

- كفاءة العمليات: تؤدي كفاءة العمليات إلى إحداث تحسينات جوهرية في عملية المؤسسة وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية مستعينة في ذلك بتكنولوجيا المعلومات الحديثة وترتكز تكنولوجيا المعلومات على فلسفة التوجه إلى تسويق أكثر فاعلية حيث يمكن عرض السلع والخدمات على المستوى العالمي وعلى مدار اليوم مما يوفر

¹ ابن جديد نورية، دليمي سهام، دور تكنولوجيا المعلومات في خلق الميزة التنافسية دراسة حالة مؤسسات اتصالات الجزائر (اوريدو، جازي، موبيليس)، مكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2018، ص، 58، 54.

أسواق جديدة للمستهلك ويحقق نفقات بناء الأسواق ومصاريف الترويج وكذلك التواصل مع المؤسسات الأخرى والزبائن أينما وجدوا.

الفرع الثاني: الإستراتيجية التنافسية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات

إضافة استخدام تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال إستراتيجيتين جديدتين، حيث حققت هذه المنظمات من خلالهما مزايا تنافسية، هما إستراتيجية الصلة الارتباط وإستراتيجية القيادة المعلوماتية وذلك بالإضافة إلى الاستراتيجيات الثلاث التقليدية وهي إستراتيجية التمييز، وإستراتيجية قيادة التكاليف، وإستراتيجية التركيز وفيما يلي نتناول باختصار هذه الاستراتيجيات الخمس وكيفية تحقيقها للمزايا التنافسية.

1/ **إستراتيجية التمييز:** تسعى منظمات الأعمال دائما إلى تمييز السلع والخدمات التي تقدمها عن سلع وخدمات المنافسين من خلال التصميم المميز، والخصائص المميزة والجودة... الخ، وتحتاج منظمات الأعمال التي تستهدف التمييز إلى معلومات دقيقة عن السوق متضمنة معلومات تفصيلية عن منتجات المنافسين، و احتياجات المستهلكين والمتغيرات البيئية المختلفة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو تكنولوجية، بلا شك فإنه لا يمكن توفير مثل هذه المعلومات في الوقت المناسب وبالذقة المطلوبة بدون استخدام تكنولوجيا المعلومات¹.

2/ **إستراتيجية قيادة التكاليف:** وتحقق هذه الإستراتيجية مزايا تنافسية من خلال الرقابة الصارمة على التكاليف وهو ما يجعل المنظمات تحقق أرباح أكبر من منافسيها بالنسبة للمنتجات التي يتم بيعها بنفس الأسعار لذا فإن المعلومات الكاملة عن التكاليف تسمح للمنظمة بالرقابة الأفضل على هذه التكاليف وتعطي المنظمة ميزة تنافسية لا تتوفر لغيرها من المنافسين التي لا تتيح لهم مثل هذه المعلومات عن التكاليف، كما أن المنظمة تستخدم معلوماتها الداخلية من أجل تخفيض التكاليف من خلال تحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع والبيع.

3/ **إستراتيجية التركيز:** حيث تحقق المنظمة الميزة التنافسية في ظل هذه الإستراتيجية من خلال التركيز على قطاع سوقي معين وفي ظل هذه الإستراتيجية تحتاج المنظمات إلى معلومات عن طبيعة الأسواق المتاحة وخصائص المنافسين بها حيث يتم توفير وتحليل هذه المعلومات بطبيعة الحال من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.

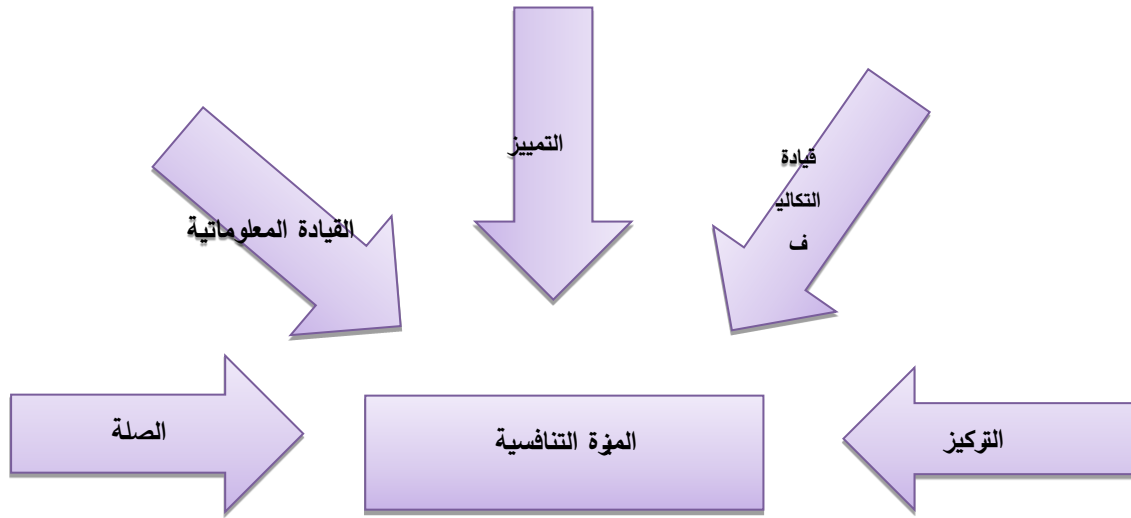
4/ **إستراتيجية الصلة (الارتباط):** حيث تحصل المنظمة على الميزة التنافسية من خلال بناء علاقة قوية متميزة مع المستهلكين والموردين وكذلك مع المنافسين وتحتاج المنظمات الأعمال في هذا الصدد إلى معلومات تفصيلية عن حاجات المستهلكين والترتيبات الخاصة بالموردين، والعلاقات المحتملة مع المنافسين وفي هذا الصدد تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا كبيرا في توفير هذه المعلومات ودراستها بما يخدم أهداف المنظمة.

¹ جديد نورية، دليمي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 56.

5/إستراتيجية قيادة المعلومات: حيث تتم زيادة قيمة المنتجات والسلع والخدمات من خلال توفير المعلومات والمعرفة الخاصة بها فعلى سبيل المثال تستطيع المنظمات ان تلحق بالمنتجات تقارير مختصرة للعملاء تتضمن معلومات عن المنتج وعن السوق وكذلك معلومات عن السلع والخدمات المرتبطة بتقديم منتج معين.

وفي هذا الصدد تجد أن بعض المنظمات تتعامل مع موقعها على شبكة الانترنت على أنه جزء هام من استثماراتها وتقوم بتضمين هذه المواقع بمعلومات عامة أو برامج جاهزة يمكن تحميلها بواسطة المستهلك، وكذلك معلومات عن السلع والخدمات التي تقدمها.

الشكل 01-03 : الاستراتيجيات الخمس السابقة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات



المصدر: بن جديد نورية، دليمي سهام، دور تكنولوجيا المعلومات في خلق الميزة التنافسية دراسة حالة مؤسسات اتصالات الجزائر (أوريدو، جازي، موبيليس)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2018 ص58،

الفرع الثالث: تكنولوجيا المعلومات والقوى التنافسية:

يظهر دور تكنولوجيا المعلومات في دعم الميزة التنافسية من خلال دراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على القوى التنافسية.

والجدول التالي يصف كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات لمواجهة القوى التنافسية المختلفة مما يساعد في دعم الميزة التنافسية للمنظمة

جدول رقم (01-03): دور التكنولوجيا المعلومات في مواجهه القوى التنافسية

استخدام تكنولوجيا المعلومات لمواجهة هذه القوى	القوى التنافسية
	-اختيار أفضل الموردين -تهديد الموردين بالتكامل الرأسي الخلفي وعدم الاستعانة

بهم	
<p>التهديد بدخول منافسين جدد</p>	<p>-وضع قيود على دخول المنافسين الجدد</p> <p>-اقتصاديات الحجم الكبير</p> <p>-تميز المنتج</p> <p>-الوصول إلى قنوات التوزيع</p>
<p>وضع المنافسين الحاليين داخل الصناعة</p>	<p>-التكلفة/الفعالية</p> <p>-الوصول إلى السوق</p> <p>-تميز المنتج</p> <p>-تقديم خدمات متميزة</p>
<p>التهديد الناتج عن ظهور سلع وخدمات بديلة</p>	<p>-استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقليل زمن تطوير المنتجات الجديدة لإحلالها محل المنتجات الحالية أو التكامل معها</p>

المصدر: بن جديد نورية، دليمي سهام، دور تكنولوجيا المعلومات في خلق الميزة التنافسية دراسة حالة مؤسسات اتصالات الجزائر (أوريدو، جازي، موبيليس)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2018 ص58.

المطلب الثالث: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الوظيفي.

الفرع الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتنمية الاقتصادية:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات من المواضيع التي احتلت دورا بارزا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالتقدم التكنولوجي سواء كان بالبحث المتواصل أو باستعمال الآلة أو باستيراد خبرة أو باستشارة هندسية أو اقتصادية وغيرها كفيل بدفع عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي¹.

ويعمل الاقتصاد الجيد على نشر أنواع جديدة من النظم وإفراز أنواع جديدة من الرأسمالية لذا فان الاقتصاد الكوني الذي يتم تشكيلة حاليا نتيجة للتقدم التقني سيفجر أنواع جديدة من المنافسة، بحيث يجبر الدول النامية على إصلاح نفسها للوصول إلى القرية العالمية السعيدة التي تتحدث عنها ثورة الاتصالات والتكنولوجيا.

¹ أمال كلبازة، نصيرة عابد، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحد من البطالة في ضوء اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص78، 79.

التكنولوجيا عموماً سواء في تشكيلها المالي أو كمعارف أو معلومات تقنية فهي تلعب دوراً فعالاً وهاماً في تنمية الاقتصاد بصفة عامة، أما تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة فهي تحاول الكشف عن أفضل السبل التي تمكن المؤسسات من القيام بعملية الإنتاج بشكل أفضل والتعريف بطرق أكثر شجاعة في تصريف هذه المنتجات ومن ثم إيجاد الحلول لمشاكل الوقت والجهد الاتصال السرعة وغيرها في سبيل تحسين صورة المؤسسة سوقياً وتنافسياً وهذا ما يتطلبه الاقتصاد الحديث الاقتصاد الرقمي الذي ينجم عن التنمية الاقتصادية للدول والذي يعد محصلة تفاعل بين اتجاهات تقدم تكنولوجيا الإعلام، المعلومات والاتصالات، وبين منظومة الاقتصاد الكلي، الجزئي واقتصاد القطاعات الدولية والسياسات النقدية والسياسات المالية وغيرها، ويساعد الاقتصاد الرقمي في معرفة أثر الاقتصاد على المجتمع وتشخيص المشكلات الاقتصادية من حيث الأسباب والنتائج والمساهمة في اقتراح الحلول الاقتصادية المثالية والعملية.

الفرع الثاني: أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي: يتحقق بارتفاع في الدخل الفردي، هذا الأخير يعرف بحاصل قسمة الناتج الداخلي الخام على عدد السكان في بلد ما.

لتكنولوجيا المعلومات والاتصال آثار مباشرة أو غير مباشرة على النمو الاقتصادي وهي:

الآثار المباشرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي:

- إنتاج سلع وخدمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تساهم مباشرة في القيمة المضافة الكلية المتولدة في الاقتصاد المحلي.
- الزيادة في الإنتاجية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تساهم في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد المحلي.
- استخدام رأس المال لتكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخلات في إنتاج السلع والخدمات الأخرى.
- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل.
- زيادة إيرادات الحكومة.
- إجراءات تغيير في رصيد ميزان المدفوعات.¹

¹ محمد ديمي، دور ومساهمة الاقتصاد الرقمي من خلال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2020)، asgp.cerist.dz، 20:32، ماي 11. دفاثر البحوث العلمية، الجزائر، العدد 41، ص 01.

الأثار الغير المباشرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي:

- تعمل تكنولوجيا المعلومات على تعليم الأفراد وزيادة مكتسباتهم المعرفية مما يعمل على مجابهة حياتهم اليومية وتحقيق مستوى معيشة أفضل على مستوى الأفراد وتعمم على صعيد المجتمع، هذا التحسن يؤثر بالزيادة في النمو الاقتصادي.
- من المعلوم أن استخدام التجارة الالكترونية مرتبط بالانترنت وأنأي تطور يحدث للانترنت يقابل تطور في التجارة الإلكترونية، وذلك نظرا للعلاقة الموجودة بين التجارة والمؤسسات الإلكترونية فأى خدمة أو سلعة يمكن تشهيرها وتسويقها عبر الانترنت مما تساهم في زيادة حجمي المبيعات وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي.
- تطوير المنتج: ساهم التكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الانترنت وتقنية المعلومات في زيادة ونمو الإنتاج.
- إحداث أعمال ووظائف جديدة: إن الاتجاه الحديث في الإنفاق والاستثمار في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يهدف إلى تشكيل رأس مال معرفي مجتمعي يساهم بشكل فعال في خلق وإبداع تكنولوجيا عام مستند إلى معرفة واسعة، وقادر على تقديم دعم وإبداع لعدد كبير من المنتجات والخدمات التي تشكل سلسلة متعاقبة من التطور التكنولوجي المتكامل، وبالمقابل قدرة الاقتصاد على إتاحة المزيد من المهارات والوظائف الجديدة المعتمدة على التقنيات الحديثة.
- زيادة حجم الاستثمارات وتكوين رأس المال: في ظل التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور مفاهيم جديدة كالحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، ومن التطبيقات العديدة التي أحدثت التغيرات هائلة لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية أدت إلى تسريع النمو الاقتصادي وهذا منعكس على زيادة حجم الاستثمارات وتكوين رأس المال الاقتصادي.¹

الفرع الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة الاقتصادية.²

بين Venkatraman 1989 في تحليله لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المؤسسة أنها يمكن أن تشكل محور نمو الأنشطة الجديدة تزيد في مردودية المؤسسة وبالتالي تشكيل المزايا التنافسية فتكنولوجيا المعلومات والاتصال تملك بعدا تعليميا واستراتيجيا مهما جدا، وتميل إلى تحويل المؤسسة التقليدية إلى مؤسسة

¹ كبير مولود، بوعلاقة العيد، قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، العدد 1، ص 512، 510.

² ججا نبيل وآخرون، تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EL – Khaldoniat Journal of Human and social sciences، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله بتيبازة، الجزائر، العدد 1، ص 167، 168.

الرقمية أين يتم تسيير المعلومات من خلال نظام معلومات رقمي كما تسمح بانفتاح المؤسسات على إمكانية انتماء علاقات إلكترونية مع زبائنها ومورديها، ومشاركة الأسواق والقواعد الإلكترونية خاصة من خلال حصص السوق مع المنافسين والدخول بسهولة إلى أسواق ذات مستوى عالمي.

-يرى (Michel bom) أن الاقتصاد الرقمي له نتائج متعددة على تنظيم المؤسسات والانترنت وسيلة جديدة للقرارات السريعة فهو يحول أشكال التسيير، في نفس الوقت تساهم تكنولوجيا المعلومات في تغيير الروابط بين المؤسسة وسوقها.

-كما يؤكد (Guy de pammajian) أيضا أن الانترنت عامل ضروري للمؤسسة من أجل التسيير لتسهيل مطابقة الطلبات والموارد.

-يظهر أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أيضا في تقليل عدد الوسطاء بين المؤسسة وعملائها وبالتالي وصول المنتجات إلى العملاء بأسعار منافسة مما يخلق قيمة مضافة للمؤسسة وعدد أكبر من الزبائن.

وبفضل التجارة الإلكترونية قامت المؤسسات بإدخال منصات بهدف تحسين التجارة بين المؤسسات وبالتالي إنشاء سلسلة التموين بجانب الموردين في تنظيم تسيير الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة، وقد أدخلت المنصات إلى مختلف القطاعات لتسجيل الاتصال ونقل المعلومات بين المشتري والمورد وعلى طول سلسلة التموين بالتفصيل وأكثر سرعة وفعالية، ففي أي قطاع به منافسة شديدة يمكن الاستعلام بسهولة بتجميع المعلومات في هذا الميدان من أجل توليد أرباح غير قابلة للشك في تحقيقها.

خلاصة الفصل الأول:

إن التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدى بانتقال الاقتصاد الكلاسيكي إلى الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على المعلومة في حد ذاتها كمورد تنافسي تحقق من ورائه المؤسسات مكانه

وبعد استراتيجيا، فمكانه هذه الأخيرة أصبحت مرهونة بما تملكه من تسبق في الحصول على المعلومة، و لا يكفي الحصول عليها بل يجب باستخدامها في الوقت المناسب.

فالمستوى الأعلى للقوة و السلطة هو المعرفة التي تتمثل في العقل و التفكير و المعلومات التي تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة، و التي من خلالها يمكن بلوغ الأهداف المسطرة و بأقل التكاليف، بالإضافة إلى ان هذا المورد لا يمكن تقليد أو الحصول عليه كبقية الموارد الأخرى، و عليه يعتبر مورد استراتيجي تسعى لامتلاكه جميع المؤسسات التي تسعى للتفوق و النجاح.

الفصل الثاني:

تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات
و الاتصال في الجزائر

تمهيد:

تعاني تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر من تحديات مثل البنية التحتية الضعيفة ونقص المهارات التقنية، على الرغم من ذلك تشهد البلاد نموا في استخدام الانترنت و الهواتف الذكية، هناك حاجة ماسة لتطور هذا القطاع لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد، و رفع مستوى جودة الحياة للمواطنين.

- المبحث الأول: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

- المبحث الثاني: موقع الجزائر ضمن الدول العربية في ظل مؤشرات اقتصاد المعرفة

- المبحث الثالث: تنافسية اقتصاد الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة

المبحث الأول: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

تعتبر من أهم القطاعات الحيوية في الجزائر، حيث يشهد تطورا مستمرا في السنوات الأخيرة، وتولي الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بدعم هذا القطاع وتوفير البنية التحتية اللازمة في جميع أنحاء البلاد.

المطلب الأول: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعمل الحكومة الجزائرية على تحديث البنية التحتية اللازمة لدعم هذا القطاع، كما تم توفير خدمات الانترنت عالي السرعة وذلك ضمن جهود الحكومة الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز قطاع التكنولوجيا.

الفرع الأول: تصدير سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الجدول رقم (01-02): تصدير سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالدينار الجزائري.

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الكمبيوتر والأجهزة المرافقة	21358523	16662616	11995072	4006535	69291637
معدات الاتصال	2719553	53444011	19154068	10515696	330323311
المعدات الإلكترونية كثيرة الاستهلاك	979513	2056898	16315794	359646776	588177711
المكونات الإلكترونية	17450370	16479203	21700702	175153282	114850788
أخرى	5415370	9924562	581343	131762167	27228438
المجموع	43017545	567289	6974697998	68107945696	1129871885

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات

الاتصال 2018WWW.mpt.gov.dz

من خلال الجدول يتبين أن صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعتمد بشكل كبير على معدات الإلكترونية فهي في ارتفاع دائم بحيث بلغت صادراتها 711177588 د.ج في سنة 2017، وتليها كل من معدات الاتصالات والمكونات الإلكترونية بمبلغ 323311330 د.ج و788850114 د.ج على التوالي، أما بخصوص الكمبيوتر و الأجهزة المرافقة ومعدات أخرى فقد سجلت مبالغ قليلة مقارنة بالصادرات الأخرى .

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

الفرع الثاني: استيراد سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالدينار الجزائري

الجدول رقم (02-02): استيراد سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالدينار الجزائري

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الكمبيوتر والأجهزة المرافقة	48891555941	63956748693	57584769098	44129749000	44832475676
معدات الاتصال	59682922856	86904126321	126655962962	141073074567	125823440723
المعدات الالكترونية كثيرة الاستهلاك	34367383777	39595636090	45701042554	50660315510	44273278257
المكونات الالكترونية	10429883735	21602242113	29898226656	13876900586	12943559657
أخرى	27576280324	27629105329	19525626202	17148974925	145566833390
المجموع	180948026633	239687858547	279365627472	266889014588	242424437594

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات

الاتصال 2018WWW.mpt.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تعتمد في استيرادها لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال على معدات الاتصال بشكل كبير على عكس باقي العناصر الأخرى، فقد بلغ مبلغ الاستيراد في سنة 2017 لمعدات الاتصال 125823410723 د.ج هذا ما يدل على الحاجة الماسة لمعدات الاتصال من أجل ترقية قطاعات الأخرى لدولة، أما في ما يخص الكمبيوتر والأجهزة المرافقة، فنلاحظ انخفاض في مبلغها خصوصا بحلول عام 2016، إلا أنها مرتفعة مقارنة بالمكونات الإلكترونية والتي سجلت أدنى مبلغ سنة 2017 بقيمة 12943559657 مما يدل على إشباع السوق بهاته المعدات .

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

الفرع الثالث: مؤشرات تطور خدمات بريد المواصلات السلكية و اللاسلكية في الجزائر

1/ عدد المتعاملين ومقدمي الخدمات الناشطين في مجال الاتصالات

جدول رقم (02-03): عدد متعاملين ومقدمي الخدمات الناشطين في مجال الاتصالات

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
الهاتف الثابت	01	01	01	01	01
الهاتف النقال للجيل الثاني GSM	03	03	03	03	03
الهاتف النقال للجيل الثالث G3	03	03	03	03	03
الهاتف النقال الجيل الرابع G4	03	03	03	03	03
الأرضيات ذات الفتحة الصغيرة vsat	02	02	02	02	02
الاتصالات الخاصة الشاملة للنقال عبر الأقمار الصناعية GMPEs	01	01	01	01	01
متعاملي نقل الصوت عبر بروتوكول الانترنت Voip	02	01	01	01	غير مصرح
موفر الدخول للانترنت FAI	03	22	12	05	غير مصرح
الاستعلام الصوتي AVDIOTEX	08	08	07	07	غير مصرح
مراكز النداء centre d'appels	89	18	09	07	غير مصرح

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال

www.mpt.gov.dz 2023

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر أولت اهتماما كبيرا في تطوير قطاع الاتصالات حيث أدى هذا الاهتمام إلى الانفتاح على المنافسة وسوق الاتصالات، إلى نتائج ملحوظة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية خاصة في سوق تكنولوجيا الهاتف.

2/ مؤشر شبكة الهاتف الثابت:

الجدول رقم (02-04): تطور عدد المشاركين في شبكة الهاتف

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت	3267592	3404709	4100982	4164039	4635217	4709374

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال 2021 www.mpt.gov.dz

تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت في الجزائر في السنوات الأخيرة نحو نمو إيجابي، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه في تزايد مستمر يتراوح ما بين 4.732 مليون اشتراك بمعدل نمو 4.19%، بينما ارتفع إلى 4.1 مليون اشتراك في السنوات 2017 و 2018 بمعدل يصل إلى 1.53% .

أما في سنة 2019 سجل اشتراك مضاعف بمقدار 4.6 مليون اشتراك، بينما في سنة 2020 سجل هذا العدد نمو ضئيل بمقدار 1.54%.

3. تطور عدد المشتركين حسب نوع الاشتراك (سكني أو مهني):

الجدول رقم (02-05): تطور عدد المشتركين حسب نوع الاشتراك

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022
اشترك السكنية	3611735	3711765	4190162	4347326	4646659	5126100
اشترك المهنية	489247	452274	445055	438437	480400	480093
المجموع الإجمالي للمشاركين	4100982	4164039	4635217	4785763	5097059	5576193
السعة الإجمالية للربط بشبكة الهاتف الثابت	7185592	7272466	7542246	7709344	7952885	8913003

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال

www.mpt.gov.dz 2023

سيطرة الاشتراك السكني مستمرة على الاشتراكات في شبكة الهاتف الثابت، حيث تراوح المجموع الاجمالي للمشاركين خلال سنة 2017 و 2018 حوالي 4.1 مليون مشترك بنسبة 16.89% و 17.15%، أما عام 2019 فقد ارتفع عدد المشتركين ليصل إلى 4.6 مليون مشترك بنسبة 19.09% من إجمالي المشاركين، وفي عام 2020 استمرت هيمنة الاشتراك السكني على اشتراكات شبكة الهاتف الثابت بمقدار 4.7 مليون مشترك على عكس الاشتراك المهني الذي تراجع للوراء والذي قدر ب 437370.

كما عرف تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر نموا إيجابيا في السنوات الاخيرة. ففي نهاية سنة 2022 وصل هذا العدد إلى أكثر من 5.5 مليون مشترك بزيادة قدرها 9.40% مقارنة بعام 2021.

4.نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة :

الجدول رقم(02-06):نسبة ولوج الهاتف الثابت للأسرة

2022	2021	2020	2019	2018	2017	المؤشر%
%64	%59	%57	%56	%51	%51	نسبة ولوجشبكة الهاتف الثابت للأسرة

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال

www.mpt.gov.dz2023

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة، حيث نلاحظ تزايد متطور خلال الفترة مابين 2017 إلى غاية 2022 حيث كانت النسبة خلال سنة 2017 تقدر ب 51%،وتواصلت النسبة في الارتفاع لتصل مع حلول عام 2021 إلى 59% ، لترتفع بشكل ملحوظ في سنة 2022 إلى 64%،وهذا ما يدل على زيادة عدد الاسرة المشتركة في خطوط شبكة الهاتف الثابت للأسرة.

5..شبكات الهاتف النقال:

الجدول رقم(02-07):تطور عدد الاشتراكات حسب طريقة الدفع

2022	2021	2020	2019	2018	2017	السنوات	
4638910 1	444033 8	8329888 6	4063518 3	4103638 0	4194354 3	الدفع المسبق	عدد الاشتراكات حسب طريقة الدفع
2629665	261237 5	2256787	4790350	6117884	3902122	الدفع البعدي	
4901876 6	470175 7	4555567 3	4582553 3	4715426 4	4584566 5	/	المجموع

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال

www.mpt.gov.dz2023

خلال الفترة ما بين 2017 و 2019 نلاحظ تراجع طفيف في إجمالي عدد اشتراكاتالهاتف،حيث سجلت في سنة 2017حوالي 45.85مليون اشتراك لينخفض العدد الإجمالي بحلول سنة 2019 إلى 45.43 مليون مشترك تقريبا وهذا بسبب انخفاض الدفع المسبق وارتفاع الدفع البعدي ، ومن ثم عاد الارتفاع خلال فترة مابين 2020 و2022،أما في نهاية سنة 2022سجلت 49.02مليون اشتراك أي بزيادة قدرها 4.26% مقارنة بسنة 2021وهذا ما يدل على الزيادة في الدفع البعدي.

2. شبكة الانترنت:

الجدول رقم(02-08):شبكات الألياف الضوئية

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عرض النطاق الدولي (ميغا بايت /ثانية)	1136035	1528120	241500	2867500	3757500

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال 2021

www.mpt.gov.dz

سجلت زيادة في سعة النطاق الدولي في سنة 2022 بنسبة 23.1% مقارنة بعام 2018 التي كانت تقدر ب 19.7% وهذا بعد الجهود المبذولة لتحديث وتحسين جودة خدمات الانترنت مع إدخال الكابلات الدولية الجديدة في الخدمة وزيادة قدرتها التشغيلية.

7. تطور عدد اشتراكات الانترنت الثابت:

الجدول رقم (02-09): تطور عدد اشتراكات الانترنت الثابت

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أدى أس أل ADSL	2246981	2172092	2334005	2500080	2656942	2792695
الألياف البصري FTTX	714	11396	43115	72314	165244	478772
الجيل الرابع الثابت LTE 4G Fixe	202449	162358	1635119	04393112	0957134	234514
ويماكس WIMAX	216	196	444	344	344	0
روابط مخصصة LS	00834	07811	01128	01136	61178	41155
المجموع	3202505	3063100	3580456	3789128	4175372	4705846

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال

www.mpt.gov.dz 2021

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في عدد اشتراكات في الانترنت الثابت مقارنة بعام 2021 وذلك بنسبة 12.70%، ولقد مكن تحديث الشبكة في التسويق في عام 2022 وحده. أكثر من 300000 اشتراك جديد في FTTH، أي بمعدل نمو 189% مقارنة بعام 2021 ومع ذلك لا تزال اشتراكات ADSL سائدة .

المطلب الثاني: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تنمو تكنولوجيا المعلومات والاتصال بسرعة في الجزائر، حيث تستمد الهواتف الذكية انتشارا واسعا، حيث ترتفع أعداد المستخدمين للانترنت و وسائل التواصل الاجتماعي بوتيرة متزايدة، مما يعكس التوجه نحو تبني التكنولوجيا الحديثة.

الفرع الأول: مؤشر تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال IDI للاتحاد الدولي للاتصالات:

هو المؤشر الرئيسي الذي يهتم قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال من عام 2010 إلى 2017 وهو مؤشر مركب مصمم للمساعدة في تقييم ومقارنة حالة تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل ومابين البلدان كان الهدف هو تتبع التغيرات في تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمرور الوقت .

الجدول رقم (02-10): مؤشر الأمن الإلكتروني العالمي (GCI) للاتحاد الدولي للاتصالات .

العام	2010	2012	2013	2015	2016	2017
الترتيب	114	114	114	113	106	102
قيمة المؤشر	299	330	342	371	432	467

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال 2018 www.mpt.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح لنا مؤشر الأمن الإلكتروني العالمي (GCI) للاتحاد الدولي للاتصالات. حيث تحتل الجزائر المرتبة 114 خلال الفترة ما بين 2010 و 2013 دون أي تقدم ملحوظ مع تذبذب في قيمة المؤشر ما بين 2.99 و 3.42. أما من خلال عامي 2015 و 2017 فقد بدأت بالتقدم إلى الأمام من المرتبة 113 خلال سنة 2015 بقيمة مؤشر 3.17 لتتقدم إلى المرتبة 102 مع حلول عام 2017 بقيمة مؤشر 4.67، وهي الأعلى تسجيلا خلال السنوات الماضية .

1- المؤشرات الفرعية:

➤ الوصول إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

الجدول رقم (02-11): الوصول إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

العام	2010	2012	2013	2015	2016	2017
الترتيب	110	107	107	110	102	98

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

5.14	4.83	4.27	4.46	4.22	3.64	قيمة المؤشر
------	------	------	------	------	------	-------------

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال

www.mpt.gov.dz2018

من خلال الجدول نلاحظ ان ترتيب الجزائر في تراجع مستمر من حيث الوصول إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال خلال الفترة ما بين 2010 و 2010، حيث كانت خلال سنة 2012 و 2013 في المرتبة 110 بقيمة مؤشر 3.64 في حين كانت خلال سنة 2012 و 2013 في المرتبة 107 بمؤشر يتراوح ما بين 4.22 و 4.46، بينما في سنة 2015 تراجعت للوراء إلى المرتبة 110 بمؤشر 4.27. أما عن سنة 2016 فقد كانت في المرتبة 102 بمؤشر 4.83، وفي سنة 2017 تقدمت إلى المرتبة 98 بمؤشر 5.14 وهي القيمة الأعلى التي سجلتها.

➤ استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

الجدول رقم (02-12) استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال

العام	2010	2012	2013	2015	2016	2017
الترتيب	119	130	131	122	110	108
قيمة المؤشر	0.55	0.73	1.52	1.52	2.92	3.38

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال 2018

www.mpt.gov.dz

يبين الجدول استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر ويلاحظ تطور الجزائر خلال الفترة ما بين 2010 و 2012 حيث كانت في المرتبة 107 بقيمة مؤشر يتراوح ما بين 4.22 و 4.46 بينما في سنة 2015 تراجعت للوراء إلى المرتبة 110 بمؤشر 4.27. أما عن سنة 2016 فقد كانت في المرتبة 102 بمؤشر 4.83، وفي سنة 2017 تقدمت إلى المرتبة 98 بمؤشر 5.14 وهي أعلى قيمة تسجلها.

➤ مهارات تكنولوجيا الإعلام والاتصال

الجدول رقم (02-13) مهارات تكنولوجيا الإعلام والاتصال

العام	2010	2012	2013	2015	2016	2017
الترتيب	103	98	98	93	87	80
قيمة المؤشر الفرعي	6.56	6.72	6.72	6.98	6.10	6.29

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال 2018

www.mpt.gov.dz

بلغت الجزائر المرتبة 103 خلال سنة 2010 لتتقدم إلى المرتبة 98 خلال سنة 2012 و 2013 بفارق 5 مراتب، خلال سنة 2015 و 2016 و 2017، فقد تقدمت لتصل إلى المرتبة 80 مع حلول سنة 2017.

2- مؤشر الأمن الإلكتروني العالمي للاتحاد الدولي للاتصالات:

الجدول رقم (02-14) مؤشر الأمن الإلكتروني العالمي للاتحاد الدولي للاتصالات

العام	2017	2018	2020
التصنيف	68	108	104
قيمة المؤشر	0.432	0.262	33.95

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال 2021 www.mpt.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر في تراجع من حيث تصنيف مؤشر الأمن الإلكتروني خلال سنة 2017 و 2018 حيث أنها خلال سنة 2018 انخفضت إلى المرتبة 108 بقيمة 0.262 مقارنة بنسبة 2017 والتي كانت في المرتبة 68 بقيمة 0.432 بفارق 40 مرتبة.

3- مؤشر الاتصال بالانترنت العالمي هو اوي:

الجدول رقم (02-15) يوضح مؤشر الاتصال بالانترنت العالمي هو اوي

العام	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التصنيف	74/79	70/79	68/79	70/79	69/79	69/79
قيمة المؤشر	22	25	27	29	31	32

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال 2021 www.mpt.gov.dz

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تمتاز بتقدم مستمر في مراتب التصنيف العالمي، فقد كانت الجزائر تحتل المرتبة 74 من أصل 79 دولة خلال سنة 2015 لتصل إلى المرتبة 68 في نهاية سنة 2017، وعودة إلى الوراء مع حلول عام 2018 إلى المرتبة 70 بقيمة مؤشر 29 لتتخف في الترتيب في سنة 2019 بمركز واحد لتصبح في المرتبة 69 من حيث مؤشر الاتصال بالانترنت العالمي هواوي وتبقى في نفس الوتيرة خلال سنة 2017 بمؤشر ثابت قدر ب 32.

4- تصنيف المؤشر العالمي speed test:

الجدول رقم (02-16) تصنيف المؤشر speed test العالمي.

ديسمبر 2022		ديسمبر 2020		ديسمبر 2019		مؤشر speed test العالمي
النتيجة بالميغابايت في الثانية	الترتيب	النتيجة بالميغابايت في الثانية	الترتيب	النتيجة بالميغابايت في الثانية	الترتيب	
10.94	/139 119	13.23	128/139 (+3)	7.88	140/138	سرعة اتصال الانترنت عبر المحمول
10.83	/147 177	5.29	176/173 (+1)	3.92	177/174	سرعة اتصال الانترنت الثابتة

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال 2023 www.mpt.gov.dz

نلاحظ تحسن في ديسمبر 2020 في النتيجة 0.76 والترتيب (+3) للانترنت المحمول وكذلك للانترنت الثابت، حيث حصلت على درجة أكثر من 0.3 مقارنة بشهر ديسمبر 2019 وحصولها على مكان واحد في الترتيب الانترنت سواء كان ثابت أو متحركا يحافظ على المكانة بين الواقع الأخيرة، أما بخصوص ديسمبر 2022 فقد كانت في المرتبة 119 من أصل 139 دولة في سرعة الانترنت عبر الهاتف المحمول، كما حصلت على المرتبة 147 من أصل 177 دولة في سرعة اتصال الانترنت الثابت مما يدل على سعي الدولة الجزائرية على تطور شبكة الانترنت.

المطلب الثالث: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال عامل أساسيا في بناء مجتمع المعرفة، كما يمكن للجزائر تحقيق تقدم كبير في مختلف المجالات وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

الفرع الأول: خلق القيمة المضافة

الجدول رقم (02-17) مساهمة قطاع الاتصالات في القيمة المضافة الكلية بالجزائر خلال الفترة (2001-2010)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة (%)	1,76	1,87	1,82	2,01	2,00	1,99	2,02	1,78	2,15	1,93
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة (%)	1,89	1,91	2,28	2,35	2,67	2,76	2,80	2,65	2,79	3,02

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال

www.mpt.gov.dz2023

يتبين من خلال الجدول أعلاه ما يلي :

- نمو ضئيل جدا في مساهمة قطاع الاتصالات في حصيلة القيمة المضافة الكلية
- ضعف مساهمة قطاع الاتصالات في القيمة المضافة الكلية في الجزائر، حيث انتقلت من 1.76 سنة 2001 إلى 3.02 سنة 2020، وهي نسبة تؤكد مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام .

الفرع الثاني: المساهمة في الناتج

الجدول (02-18) مساهمة الميزان التجاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج الداخلي الخام بالجزائر خلال 2005.2017

السنوات	الصادرات (ت.م.أ) مليار دينار	الواردات (ت.م.أ) مليار دينار	الميزان التجاري (ت.م.أ) مليار دينار	صادرات (ت.م.أ) نسبة الناتج الداخلي الخام (%)	واردات (ت.م.أ) نسبة الناتج الداخلي الخام (%)
2005	0.040	45.955	-45.915	0.0005	0.61
2006	0.083	36.176	-36.093	0.0010	0.43
2007	0.086	88.085	-88.000	0.0009	0.94

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

1.09	0.0018	-120.319	120.513	0.195	2008
1.06	0.0004	-105.319	105.282	0.040	2009
0.72	0.0006	-86.585	86.661	0.076	2010
0.79	0.0011	-115.169	115.332	0.163	2011
0.97	0.0004	-157.282	157.348	0.066	2012
1.09	0.0003	-180.905	180.948	0.043	2013
1.39	0.0006	-239.589	239.688	0.099	2014
1.67	0.0004	-266.296	279.366	0.070	2015
1.52	0.0039	-266.208	266.889	0.681	0182
1.28	0.0060	-241.295	242.424	1.130	2019

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال 2023 www.mpt.gov.dz

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه ما يلي :

-ضعف حجم صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة 2005-2017 حيث تراوحت ما بين 0.043 مليار دينار و 0.01 مليار دينار.

-ارتفاع في حجم صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سنة 2017 بنسبة 65.89% بالمقارنة مع 2016، ويرجع ذلك إلى السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة ومحاولة تحقيق التنوع الاقتصادي عامة وتنوع الصادرات خاصة.

-ارتفاع في حجم صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سنة 2017 بنسبة 65.89% بالمقارنة مع 2016، ويرجع ذلك إلى السياسات الاقتصادية عامة وتنوع الصادرات الخاصة .

-ارتفاع في حجم الواردات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ سنة 2010 إلى غاية 2015 أين انتقلت من 88.661 مليار دينار إلى 279.889 دينار في نفس الفترة.

-تسجيل انخفاض في حجم واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ابتداء من سنة 2015، حيث بلغت 279.366 مليار دينار، لتتخفف إلى 266.889 مليار دينار سنة 2016 بنسبة 4.46% لتتخفف في سنة 2017 إلى 242.424 مليار دينار بنسبة 9.16%، وهذا راجع إلى ارتفاع الإنتاج من طرف المؤسسات الداخلية وتشجيع الدولة للمنتج الداخلي.

-الضعف الكبير جدا لمساهمة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الناتج الداخلي الخام، إذ تكاد تتعدم نسبة هذه المساهمة خلال الفترة 2010-2017 وفي المقابل ارتفعت نسبة واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الناتج الداخلي الخام من 0.72% سنة 2010 إلى 1.76% سنة 2015 لتتخفص مجددا إلى 1.28% سنة 2017.

الفرع الثالث: معوقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة من اجل النهوض بتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر إلا أنها ما تزال تواجه معوقات تحد من ذلك ومن بينها نجد :

معوقات البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال: والمتضمنة نقص أو عدم كفاءة الأجهزة البرمجيات و قواعد البيانات وشبكات الاتصالات.

المعوقات الفنية: وتكمن في قلة الأشخاص المؤهلين، وعدم كفاءة نظم التدريب وانخفاض مستويات الإطارات المستخدمة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وهو ما يسبب بعض أخطاء إدخال البيانات ومعالجتها .

المعوقات الأمنية: والتي تشير إلى الخلل في السياسات والإجراءات والمقاييس الفنية التي تستخدم لمنع دخول غير مسموح لهم لأنظمة المعلومات بالإضافة إلى تبديل والسرقة وصعوبة السيطرة على امن وسرية المعلومات بفعل الفيروسات وعمليات القرصنة الالكترونية، بالإضافة إلى معوقات السابقة هناك معوقات مالية، والتي ترتبط بتحديد النفقات لشراء وصيانة وتطوير الأجهزة والمعدات التقنية والبرمجيات بالإضافة إلى المعوقات الإدارية وكذا المعوقات الثقافية والاجتماعية.

غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالانترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية و الأقمار الصناعية والهواتف النقالة ارتفاع كلفة استخدام الانترنت.

انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة وتطبيقاتها بل تبني مواقف سلبية منها في بعض الاحيان

ارتفاع أسعار التجهيزات مقارنة بالمستوى المعيشي للفرد¹

الفرع الرابع: استراتيجية الجزائر لإرساء تكنولوجيا المعلومات والاتصال

لقد حددت مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال السنوات التالية 2013، 2014، 2015 ب 2.80%، 3.17% على التوالي، أما بالنسبة لاستخدام الانترنت بين قطاع الأفراد وقطاع المؤسسات ضعيف بالإضافة إلى ذلك أن استيعاب المؤسسات الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضعيف أيضا مقارنة ب 31 دولة مصنفة ضمن مؤشر المعرفة العالمي 2017.

¹ ديدوش هاجر، حريري عبد الغاني، دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ومعيقاتها، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف، 2022، ص53.

حيث احتلت الجزائر المرتبة 115 والمرتبة 129 بالنسبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف القطاع الحكومي وقطاع المؤسسات بالرغم من مساعي الحكومة من اجل رقمته الاقتصاد والإدارة، وفي إطار مخطط العمل 2015 - 2019 الرامي إلى زيادة التوسع في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال تنفيذ إستراتيجية إدراج التدفق العالمي والعالي جدا عن طريق ربط الكثير من البلديات والمناطق الصناعية والمؤسسات ... الخ. بالألياف البصرية وإبلاء عناية خاصة لتطوير خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال لفائدة الأفراد والمؤسسات تطوير اقتصاد رقمي وتشيد مجتمع يقوم على المعرفة والخبرة انطلاق من أي تأهيل مطلوب للانفتاح الوطني قصد الارتقاء به إلى مستوى المعايير الدولية، كما انه من شان ترقية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تشجع على إنشاء مؤسسات مصرة وتطوير حظائر تكنولوجية جيدة وبالتالي المساهمة في ازدهار الصناعة والبحث والابتكار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال أما فيما يخص علاقة اقتصاد الجزائر بالاقتصاد الخارجي فيما يخص واردات الجزائر من سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال (كومبيوتر، الأجهزة المرافقة له، معدات الالكترونية .. الخ) بسبب ارتفاع الطلب الكلي المتزايد عليها.¹

¹ حمري نعيمة، خليفة محجوبة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال رهان لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة في ظل اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2023، ص 66، 69.

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

المبحث الثاني: موقع الجزائر ضمن الدول العربية في ظل مؤشرات اقتصاد المعرفة.

تسعى الجزائر لتعزيز مكانتها في التكنولوجيا و الابتكار ضمن الدول العربية من خلال دعم الابتكار وتطوير القدرات التكنولوجية للأفراد و الشركات.

المطلب الأول: مؤشر المعرفة العالمي .

استنادا إلى الترتيب العالمي ل 145 دولة حول العالم في مؤشر المعرفة العالمي خلال عام 2020 حظيت 17 دولة عربية بترتيب عالمي في المؤشر خلال عام 2020 مقارنة مع 13 دولة.

الفرع الأول: الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي و مكوناته الفرعية لعام 2020

الجدول رقم (02-19) :مؤشر المعرفة العالمي للدول العربية عام 2021.

الترتيب العربي 2012	الدول	الترتيب العالمي 2020	التغيير	البيئة	الاقتصاد	تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	البحث والتطوير والابتكار	التعليم العالمي	التعليم التقني والتدريب	مؤشر مؤشر الجامعي
1	الإمارات	13	▲ 4	27	2	14	28	16	8	6
2	قطر	39	▲ 1	55	02	15	14	02	07	14
3	السعودية	24	▲ 2	38	47	35	46	14	9	25
4	الكويت	46	▲ 17	57	35	12	116	49	12	66
5	سلطنة عمان	57	▲ 6	001	46	49	28	011	15	04
6	مصر	27	▲ 19	88	56	57	57	35	68	27
7	البحرين	24	▼ (12)	09	34	03	49	67	67	68
8	تونس	28	▼ (1)	77	19	27	001	99	09	06
9	لبنان	67	▼ (16)	139	19	89	49	13	89	116
01	المغرب	38	▼ (18)	48	79	37	091	214	79	99
11	الأردن	78	▼ (24)	89	67	29	59	124	112	051
12	فلسطين	124	031	124	39	117	49	57
13	الجزائر	031	▼ (8)	117	136	061	145	011	081	78
14	العراق	146	149	213	415	66	135	124
15	السودان	115	136	115	07	149	015	134

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

141	140	154	140	133	139	144	▼(11)	147	136	موريتانيا	16
143	154	132	79	214	148	415	...	015	اليمن	17
82	83	89	88	18	58	031	▼(14)	78	37	المتوسط العربي	
154	154	154	154	154	154	154		154	138	إجمالي عدد الدول	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، ومناخ الاستثمار في الدول العربية، 2022، الكويت،

ص39، WWW.dhaman.org

استنادا إلى الترتيب العالمي في مؤشر المعرفة العالمي تحصلت 17 دولة عربية بترتيب عالمي خلال عام 2021 و13 دولة عام 2020 ومن خلال الجدول أعلاه نرى أن :

- متوسط ترتيب الدول العربية تراجع بمقدار 14 مركزا من المركز 73 إلى 87 عام 2020 و 2021 على التوالي.
 - تحصلت 8 دول عربية متوسط الترتيب العربي في المؤشر سنة 2021، كما تحصلت 7 دول متوسط الترتيب العالمي في المؤشر.
 - تحسن الترتيب العالمي لـ 2 دول عربية في المؤشر تصدرتها مصر بتقدم 19 مركز تليها الكويت وسلطنة عمان والإمارات و السعودية و قطر عام 2020.
 - كما تراجع ترتيب 7 دول في المؤشر تصدرتها الأردن بتراجع 24 مركز تليها المغرب 18 مركز ولبنان 16 مركز والبحرين 12 مركز ثم موريتانيا و الجزائر و تونس ب 11 و 8 ومركزا واحد على التوالي.
 - حلت خمس دول خليجية ومصر في مقدمة ترتيب الدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي لعام 2021، حيث تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربيا و 11 عالميا تليها قطر ثم السعودية و الكويت و جاءت سلطنة عمان ومصر في المرتبة الخامسة عربيا و 52 عالميا.
 - بالنسبة للمؤشرات الفرعية، تحصلت الدول العربية على أفضل ترتيب لها في مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، يليه التعليم ما قبل الجامعي ثم مؤشر التعليم التقني و التدريب المهني
 - حلت الدول العربية في مرتبة متأخرة في مؤشر البيئة التمكينية، و حصلت فقط ثلاث دول الإمارات وقطر و السعودية بترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر.
- وقد توصلنا إلى أهم استنتاجات مما سبق في مؤشر المعرفة العالمية إلى ما يلي:
- 7 دول عربية هي الإمارات وقطر و السعودية و الكويت و سلطنة عمان و مصر و البحرين تخطت متوسط الترتيب العالمي في مؤشر المعرفة العالمي.

- أما متوسط ترتيب الدول تراجع بمقدار 14 مركزا من المركز 73 عام 2020 إلى المركز 87 عام 2021

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

- الإمارات حلت في المرتبة الأولى عربيا في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي و حققت افضل ترتيب عالمي في مؤشر الاقتصاد.

المطلب الثاني: مؤشر الابتكار العالمي

يعتبر مؤشر الابتكار العالمي من المؤشرات الرئيسية التي تقيس القدرة على الابتكار و التطور التكنولوجي في العديد من الدول.

الفرع الأول: التصنيف العالمي للجزائر ضمن مؤشر الابتكار العالمي

الجدول رقم (02-20) تصنيف الجزائر ضمن المؤشر العالمي الابتكار خلال الفترة (2013-2020).

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التصنيف	142 /138	143/133	144/126	113/128	108/127	126/110	129/113	131/121
قيمة المؤشر	23.11	24.20	24.38	24.46	24.34	23.87	23.98	19.48

المصدر: بوجحيش خالدية، وضع الجزائر من المؤشرات الدولية لقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، مجلد 5، العدد 3، 2022، ص 617.

من خلال الجدول أعلاه في تصنيف الجزائر ضمن المؤشر العالمي الابتكار خلال الفترة [2013-2020].

- تحصلت الجزائر على المرتبة 138 من بين 142 دولة بقيمة مؤشر 28.11 وبذلك فقد تذيلت المراتب مقارنة مع الدول المتقدمة.

- أما سنتي 2014 و 2015 فقد تحسنت ب 12مركز عند سنة 2013 من بين 143 و 141 دولة خلال السنتين على التوالي.

- أما سنتي 2016 و 2017 فقد تحصلت على المركز 113 و 108 على التوالي بقيمة مؤشر ثابت تقريبا.

- وقد احتلت الجزائر المركز 121 من بين 131 دولة سنة 2020 بقيمة مؤشر 19.48 متأخرة بذلك بثمانية مراكز عن سنة 2019 أين جاءت في المرتبة 11 من 129 دولة بقيمة مؤشر 23.98.

ومنه فقد تقدمت الجزائر ب 17 مركزا من 2013 إلى 2020 من بين 140 دولة.

إن هذا التصنيف يعكس مدى تأخر الجزائر في البحث و التطور و الابتكار مما يتطلب دعم مستوى المعرفة واستخدامها في الاقتصاد الجزائري بتقييم اتجاه التنمية في هذا القطاع من خلال دراسة الوضع الاقتصادي للدولة ومقارنتها اقتصاد البلدان المتقدمة الأخرى.

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

الفرع الثاني: وضع الدول العربية وفقا للترتيب العالمي في مؤشر الابتكار العالمي 2020-2021

الجدول رقم: (02-21): وضع الدول العربية وفقا للترتيب العالمي في مؤشر الابتكار العالمي 2020-2021

الترتيب العربي لعام 2021	الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب العالمي 2021	التغير	المخرجات الاجتماعية	مخرجات المعرفة	التكنولوجيا المعرفة	تطوير الاصحال	تطوير السوق	البنية التحتية	راس العالم البشري و البيئي	المؤسسات
1	الإمارات	34	33	1	40	59	22	26	14	22	30	
2	السعودية	66	66	0	78	69	89	39	54	32	101	
3	قطر	70	68	2	63	79	96	83	34	75	57	
4	تونس	65	71	6	80	55	114	98	89	35	75	
5	الكويت	78	72	6	89	60	100	94	43	69	86	
6	سلطنة عمان	84	76	8	71	107	94	84	56	45	71	
7	المغرب	75	77	2	70	67	105	91	84	82	74	
8	البحرين	79	78	1	106	82	90	78	38	83	49	
9	الأردن	81	81	0	88	76	85	47	102	84	63	
01	لبنان	87	92	5	92	91	64	90	100	87	112	
11	مصر	96	94	2	104	70	106	96	92	93	114	
12	الجزائر	121	120	1	118	125	124	132	96	74	104	
13	اليمن	131	131	0	114	126	102	125	129	127	132	
المستوى العربي		82	81	1	86	82	92	83	72	70	82	
إجمالي عدد الدول		131	132		132	132	132	132	132	132	132	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022، الكويت، ص37

WWW.dhaman.org

من بين 132 دولة شملها مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، شهد متوسط ترتيب الدول العربية تحسنا بمقدار مركز واحد من متوسط ترتيب 32 عام 2020 إلى 81 عام 2020، لكنها مزال يقل عن متوسط الترتيب العالمي.

- تخطت 8 دول عربية متوسط الترتيب العربي في المؤشر من بينهم الجزائر خلال عام 2021، في حين تخطت دولة واحدة هي الإمارات متوسط الترتيب العالمي في المؤشر .

_ من بين 13 دولة عربية، تحسن ترتيب 7 دول عربية في المؤشر هي سلطنة عمان (8 مراكز)، و الكويت (6 مراكز)، وقطر ومصر (مركزين) و الإمارات و البحرين والجزائر بمركز واحد.

- حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا (33 عالميا) ثم السعودية الثانية عربيا (66 عالميا)، ثم قطر في المرتبة الثالثة عربيا أو (68 عالميا)، ثم تونس رابعا (71 عالميا)، ثم الكويت في المرتبة الخامسة عربيا (72 عالميا)، أما بالنسبة للجزائر فهي تتذيل المراتب العربية و العالمية باحتلالها المرتبة 12 عربيا و 120 عالميا.

_ على صعيد المؤشرات الفرعية حققت الدول العربية وأفضل ترتيب لها في مؤشر رأس المال البشري و البحث ثم في مؤشر البنية التحتية ثم في مؤشري مخرجات المعرفة و التكنولوجيا و المؤسسات.

- حل متوسط ترتيب الجزائر في مؤشر تطوير الأعمال في مرتبة متأخرة مقارنة بوضعها في باقي المؤشرات الفرعية وحظيت دولتان فقط هما الإمارات ولبنان بترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر.

حلت الجزائر في المرتبة 12 عربيا في 4 مؤشرات فرعية لمؤشر الابتكار العالمي خلال عام 2021، من مجموع سبعة مؤشرات حيث احتلت المرتبة السادسة عربيا و (74 عالميا) في مؤشر رأس المال البشري والبحث كأفضل ترتيب لها مقارنة مع المؤشرات الأخرى، وتمركزت في المرتبة العاشرة عربيا و (96 عالميا) في مؤشر البنية التحتية تلاه مؤشر المؤسسات العاشرة عربيا و (104 عالميا)، وفي المؤشرات الأخرى (مخرجات المعرفة و المخرجات الإبداعية و تطوير الأعمال وتطوير السوق) فقد احتلت المركز عربيا من بين تصنيف دولة أي ما قبل الأخيرة.

الفرع الثالث: الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي و مكوناته الفرعية لعام 2022

الجدول رقم (02-22): الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي و مكوناته الفرعية

لعام 2022

الترتيب العربي	الدولة	الترتيب العالمي 2020	الترتيب العالمي 2021	التغير	المؤسسات	رأس مال بشري م الحث	البنية التحتية	تطوير السوق	تطوير الاعمال	مخرجات المعرفة	المخرجات الادراعية
1	الإمارات	33	31	▲ 2	6	17	7	23	26	59	45
2	السعودية	66	51	▲ 15	05	30	53	22	53	65	66
3	قطر	68	52	▲ 16	25	56	29	47	73	69	59
4	الكويت	72	62	▲ 10	68	55	36	73	101	68	60
5	المغرب	77	67	▲ 10	58	83	89	74	94	64	44
6	البحرين	78	72	▲ 6	27	78	32	75	93	73	98
7	تونس	71	73	▼ 2	29	45	85	98	116	53	61
8	الاردن	81	78	▲ 3	45	76	100	52	75	76	78
9	سلطنة عمان	76	79	▼ 3	57	40	56	71	97	94	80
10	مصر	94	89	▲ 5	111	97	93	86	103	79	84
11	الجزائر	120	115	▲ 5	99	82	102	125	120	118	109
12	اليمن	131	128	▲ 3	213	124	120	87	127	124	95
13	موريتانيا	129	38	112	127	129	11	132	130
14	العراق	131	127	93	124	128	132	125	129
	المتوسط العربي	81	83	▼ 2	37	71	75	78	94	86	81
	عدد الدول بالمؤشر	132	132		213	132	132	132	132	132	132

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و اتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير السنوي لعام 2023،

الكويت، ص 45، WWW.dhaman.org

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

تخطت 9 دول عربية متوسط الترتيب في مؤشر من بين 14 دولة خلال عام 2020، في حين تحصلت ثلاث دول فقط متوسط الترتيب العالمي في المؤشر وهي الإمارات والسعودية وقطر.

- شهدت 10 دول عربية تحسنا في ترتيبها خلال عام 2020، تصدرتهم قطر حيث قفزت 16 مركزا، ثم السعودية (15 مركزا)، تليها كل من الكويت والمغرب (10 مركزا لكل منهما)، ثم البحرين (6 مراكز)، تلتها مصر والجزائر (5 مراكز)، ثم الأردن واليمن (3 مراكز لكل منهما)، بينما تحسن ترتيب الإمارات بمقدار مركزين.

- جاءت الجزائر في المرتبة 11 عربيا و 115 عالميا تكون بذلك قد تحصلت على أدنى المراتب من بين ترتيب 132 دولة في الترتيب العالمي سنة 2022.

- واصلت الدول العربية تحقيقها أفضل ترتيب لها في مؤشر الراس مال البشري والبحث خلال عام 2022، تلاه مؤشر المؤسسات، وحل مؤشر البنية التحتية ثالثا، ثم مؤشر تطوير السوق رابعا.

- حل متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر تطوير الاعمال في مرتبة متأخرة نسبيا مقارنة ببقية المؤشرات الفرعية، وحظيت دولتان فقط هما الامارات والسعودية بترتيب أفضل من المتوسط العالمي هذا المؤشر.

- حلت الجزائر في المرتبة العاشرة عربيا في مؤشر راس المال البشري والمؤسسات و 99،82 عالميا على التوالي، تلاه مؤشر البنية التحتية والمخرجات الإبداعية 11 عربيا و 109،108 عالميا، يليه باقي المؤشرات بنفس المرتبة عربيا بمراتب متأخرة عالميا من بين 132 دولة عالميا خلال سنة 2022.

المطلب الثالث: مؤشر الحكومة الالكترونية.

مؤشر الحكومة الإلكترونية هو مؤشر يقيم قدرة الحكومات على استخدام التكنولوجيا الرقمية و الإلكترونية لتوفير خدمات حكومية أفضل وأكثر كفاءة للمواطنين.

الفرع الأول: المتوسط العام لترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية.

الجدول رقم (02-23): التغيير في ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية.

ترتيب 2020	الدولة	2018	2020	التغيير
1	الإمارات	21	21	0
2	البحرين	26	38	(12)
3	السعودية	52	43	9
4	الكويت	41	46	(5)
5	سلطنة عمان	63	50	13
6	قطر	51	66	(15)

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

(11)	91	80	تونس	7
4	106	110	المغرب	8
3	111	114	مصر	9
(19)	117	98	الأردن	10
10	120	130	الجزائر	11
(28)	127	99	لبنان	12
21	131	152	سوريا	13
12	143	155	العراق	14
(22)	162	140	ليبيا	15
10	170	180	السودان	16
13	173	186	اليمن	17
7	176	183	موريتانيا	18
5	177	182	جزر القمر	19
0	179	179	جيبوتي	20
2	191	193	الصومال	21
(0)	116	116	المتوسط	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتقان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير السنوي لعام 2021،

الكويت، ص16، WWW.dhaman.org

وفقا لمؤشر التنمية الحكومية الالكترونية لعامي 2018 و2020 يمكن استخلاص ما يلي:

- تأخر المتوسط العام لترتيب الدول العربية في المؤشر واستقر عند 116 مركزا عام 2020.

- تحسن ترتيب 12 دولة عربية في المؤشر من بينها الجزائر وخصوصا سوريا التي تقدمت ب21 مركزا تلتها سلطنة عمان واليمن بتحسن 13 مركزا، ثم العراق 12 مركزا، ثم الجزائر والسودان بتحسن 10 مراكز ثم السعودية بتقدمها 9 مراكز ثم موريتانيا 7 مراكز تلتها جزر القمر 5 مراكز ثم المغرب 4 مراكز ثم مصر 3 مراكز.

- احتلت الجزائر المرتبة 11 عربيا من بين ترتيب 21 دولة و120 عالميا بتحسن 10 مراكز بين عامي 2018 و2020.

- تأخر ترتيب 7 دول بدرجات متفاوتة كانت أعلاها في لبنان بمقدار 28 مركز ثم ليبيا 22 مركزا ثم الأردن 19 مركزا ثم قطر 15 مركزا ثم البحرين 12 مركزا تلتها تونس 11 مركزا وأخيرا الكويت 5 مراكز.

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

- ظهرت تجارب جديدة لاستخدام تقنيات ناشئة لتحسين الخدمات الحكومية وزيادة المشاركة الالكترونية، وبات التحول الرقمي جزءا من خطط التنمية الوطنية في كثير من الدول العربية.

الفرع الثاني: الترتيب العالمي للدول العربية في مؤتمر الحكومة الالكترونية ومكوناته الفرعية

الجدول رقم (02-24): الترتيب العالمي للدول العربية في مؤتمر الحكومة الالكترونية ومكوناته الفرعية لعام 2022

الترتيب العربي	الدولة	الترتيب العالمي 2020	الترتيب العالمي 2022	التغير	مؤشر الخدمة عبر الانترنت	مؤشر الرأس مال البشري	مؤشر البيئة التحتية للاتصالات
1	الإمارات	21	13	▲8	12	44	9
2	السعودية	43	31	▲12	32	48	27
3	سلطنة عمان	50	50	▲0	58	69	48
4	البحرين	38	54	▼16	54	65	65
5	الكويت	46	61	▼15	67	86	57
6	قطر	66	78	▼12	85	105	42
7	تونس	91	88	▲3	87	114	83
8	الأردن	117	100	▲17	74	108	125
9	المغرب	106	101	▲5	113	133	82
10	مصر	111	103	▲8	90	132	110
11	الجزائر	120	112	▲8	139	109	95
12	لبنان	127	122	▲5	127	125	122
13	العراق	143	146	▼3	182	143	117
14	سوريا	131	156	▼25	162	163	147
15	ليبيا	162	159	▼7	186	94	176
16	موريتانيا	176	1722	▲4	188	176	126
17	السودان	170	176	▼6	181	178	157
18	اليمن	178	178	▼5	153	177	175
19	جيبوتي	179	181	▼2	180	180	162
20	الصومال	191	192	▼1	168	193	189
	المتوسط العربي	119	114	▼1	117	122	106

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

193	193	193		199	198	عدد الدول بالمؤشر
-----	-----	-----	--	-----	-----	-------------------

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير السنوي لعام 2023، الكويت، ص29، WWW.dhaman.org

وفقا لمؤشر تطور الحكومة الالكترونية الصادر منظمة الأمم المتحدة لعامي 2020 و2022 والذي يتضمن 20 دولة عربية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تراجع ضعيف في المتوسط العام لترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لعام 2022، واستقراره دون المتوسط العالمي عند المركز 114.

- حازت 11 دولة عربية من بينها الجزائر على ترتيب أفضل من المتوسط العربي ما بين الامارات بالمركز 13 عالميا والجزائر بالمركز 112 عالميا، بينما حازت 9 دول عربية على ترتيب اقل من المتوسط العربي في المؤشر ما بين المركز 122 عالمي للبنان و192 للصومال.

- تحسن ترتيب 9 دول عربية في المؤشر تصدرتهم الأردن ب17 مركزا ومنهم 8 مراكز واخرهم تونس ب3 مراكز، بينما استقر ترتيب 10 دول أخرى تصدرتهم سوريا حيث تراجعت ب 25 مركزا واخرهم الصومال بمركز واحد.

- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي الترتيب عربيا وحافظت الامارات على صدارة الترتيب العربي خلال عام 2022 وحلت في المركز 13 عالميا، بينما الجزائر فقد تمركز في المركز 11 عربيا و112 عالميا.

- على صعيد المؤشرات الفرعية لمؤشر تطور الحكومة الالكترونية لعام 2022 حققت الجزائر أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر البنية التحتية للاتصالات حيث احتلت المركز عربيا و95 عالميا يليه مؤشر راس المال البشري بنفس المركز و109 عالميا، بينما احتلت مركزا متأخرا في مؤشر الخدمة عبر الانترنت بمركز 11 عربيا و139 عالميا.

المبحث الثالث : تنافسية اقتصاد الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة

يعتبر تحسين بنية التكنولوجيا والاتصالات وزيادة استخدام التكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية من العوامل الرئيسية التي تحدد تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مؤشرات التنافسية

تساهم المؤشرات التنافسية في تقديم صورة شاملة عن التنافسية في الدول العربية و تساعد على تحديد نقاط القوة والضعف و المجالات التي يمكن تحسينها لزيادة التنافسية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: المؤشر العام لتنافسية الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم (02-25): تطور نتائج المؤشر العام لتنافسية الاقتصاد الجزائري

السنوات	2016	2017	2019	2020	2022	2023
الاقتصاد الكلي	0.220	0.171	-0.129	-0.251	-0.444	0.0005
بيئة وجاذبية الاستثمار	-1.11	-0.636	-0.783	-0.743	-0.758	-0.731
المؤشر العام للتنافسية	-0.441	-0.222	-0.456	-0.497	-0.601	-0.365
الرتبة - عربيا	.	12	13	12	14	11

المصدر: دلهوم حكيمة، حمدي باشا راجح ، تحليل الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل نتائج مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية (2010-2021)، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ،الجزائر ،مجلد06 ، ص015202379

الجدول أعلاه سيوضح قصور أداء الاقتصاد الجزائري في معظم تقارير تنافسية، والتي تعتبر مخيبة للأمال كون الاقتصاد احتل ذيل الترتيب في جل تقارير تنافسية.

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

الفرع الثاني : أداء مؤشرات التنافسية للجزائر في تقرير التنافسية العالمية خلال الفترة 2010-2017

الجدول رقم(02-27)أداء مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة (2010-2018)

ترتيب المؤشرات الأداء	العام درجة المؤشر	الصحة والتعليم الاساسي			بيئة الاقتصاد الكلي			البنية التحتية			المؤسسات			السنوات
		فرق الأداء	الترتيب	القيمة	فرق الأداء	الترتيب	القيمة	فرق الأداء	الترتيب	القيمة	فرق الأداء	الترتيب	القيمة	
80	4.3	.	77	5.6	.	57	4.8	.	87	3.5	.	98	3.5	/2010 2011
75	4.4	+5	82	5.5	+38	19	5.7	-6	93	3.4	-29	127	3.1	/2011 2012
89	4,2	.11	93	5.4	4	23	5.7	-7	100	3.2	-14	141	2.7	/2012 2013
92	4.3	+1	92	5.4	-11	34	5.5	-6	106	3.1	+6	135	3.0	/2013 2014
65	4.6	+11	81	5.6	-23	11	6.4	0	106	3.1	+34	101	3.4	/2014 2015
82	4.4	0	81	5,6	-27	38	5.3	+1	105	3.1	+2	99	3.5	/2015 2016
88	4.3	+8	73	5.71	-25	63	4.83	+5	100	3,28	0	99	3.5	/2016 2017
82	4.4	+2	71	5.8	+8	71	4.6	+7	93	3.6	+11	88	3.6	/2017 2018

المصدر: ابسامرزوق عبد الرؤوف حجاج، تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي

العالمي WEF خلال الفترة 2010.2019، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ABPR، جامعة قاصدي مباح ورقلة، الجزائر، العدد 1،

2022، ص246.

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

يمثل الجدول أعلاه أداء مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة 2010-2018

مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي تسبقها بما يمكننا من تفسير أداء المؤشر تسجيل لعديد من النقاط نوجزها في ما يلي :

- تراوحت قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية بين 4.2 و 4.6 أما ترتيبها بين 65 و 92 عالميا ، حيث سجلت أحسن قيمة للمؤشر سنة 2015/2014 هي 4.6 بترتيب 65 عالميا و ذلك لتقدم مؤشر المؤسسات ليصبح 3.4 بترتيب 101 عالميا كما تقدم مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي ليصبح 6.4 بمرتبة 11 عالميا متقدما ب 23 مرتبة عن السنة التي سبقتها إضافة إلى تقدم مؤشر الصحة و التعليم الأساسي ليصبح 5.6 بمرتبة 81 عالميا .

-تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر المتطلبات الرئيسية من المرتبة 75 سنة 2012/2011 إلى المرتبة 89 سنة 2013/ 2012 رغم تسجيل تقدم بسيط بقيمة المؤشر ليصبح 4.4 كذلك تراجع إلى مرتبة 92 سنة 2014/2013 وانخفاض قيمته ليصبح 4.2 و ذلك بسبب انخفاض مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي ب 11 مرتبة ليصبح قيمته 5.5 إضافة إلى انخفاض مؤشر البيئة التحتية ليصبح 3.1 متحصلنا على المرتبة 106 عالميا أما مؤشر المؤسسات سجل تقدما ب 0.3 ليصبح 3.0 و تقدم ب 6 مراتب وحل بترتيب 135

- كما نلاحظ تسجيل تقدم قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية ب 0.1 ليصبح 4.4 و تقدم الترتيب ب 6 مراتب بمرتبة 82 عالميا سنة 2018/2017 بسبب ارتفاع قيمة مؤشر البنية التحتية ليصبح 3.6 بمرتبة 93 عالميا كما تقدم ترتيب مؤشر المؤسسات ب 11 مرتبة ليحل بالمرتبة 88 و تسجيل تقدم بسيط في المؤشر ب 0.1 كما سجل مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي تقدما في الترتيب ب 8 مراتب و يحل بالمرتبة 71 رغم تسجيل تراجع في قيمة المؤشر ب 0.2 ليصبح 4.6 و تسجيل تقد بسيط في مؤشر الصحة والتعليم الأساسي و تقدم الترتيب بمرتبتين ليحل بالمركز 71 عالميا .

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

الفرع الثالث : أداء معززات الكفاءة للجزائر

يوضح الجدول أدناه أداء مؤشرات معززات الكفاءة للجزائر خلال الفترة 2010-2018 مع تسجيل فرق الاداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حتى تتمكن من تفسير أداء المؤشر.

الجدول رقم (02-27) أداء مؤشر معززات الكفاءة للجزائر خلال الفترة 2010-2017

ترتيب المؤشر العام	درجة المؤشر العام	حجم الاسواق			اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC			كفاءة اسواق المال			كفاءة اسواق العمل			كفاءة اسواق السلع			التعليم العالي والتدريب			السنوات
		القيمة	الترتيب	فرق	القيمة	الترتيب	فرق	القيمة	الترتيب	فرق	القيمة	الترتيب	فرق	القيمة	الترتيب	فرق	القيمة	الترتيب	فرق	
107	3.5	.	50	4.3	.	106	3.0	.	135	2.8	.	123	3.7	.	126	3.6	.	98	3.6	/2010 2011
122	3.4	+3	47	4.3	.14	120	2.8	2	137	2.6	.14	137	3.4	8	134	3.4	3	101	3.5	/2011 2012
136	3.1	-2	49	4.3	.13	133	2.6	.5	142	2.4	.7	144	2.8	9	143	3.0	.7	108	3.4	/2012 2013
133	3.2	+1	48	4.4	.3	136	2.5	.1	143	2.6	.3	147	2.9	+1	142	3.2	+7	101	3.5	/2013 2014
125	3.3	+1	47	4.4	+7	129	2.6	+6	137	2.7	+8	139	3.1	+6	136	3.5	+3	98	3.7	/2014 2015
117	3.4	+10	37	4.7	+3	126	2.6	+2	135	2.8	+4	135	3.2	+2	134	3.5	.1	99	3.7	/2015 2016
110	3.6	+1	36	4.7	+18	108	3.08	+3	132	2.89	+3	132	3.25	+1	133	3.52	+3	96	3.8	/2016 2017
102	3.7	0	36	4.8	+10	98	3.4	+7	125	3.1	.1	133	3.3	+4	129	3.6	+4	92	4.0	/2017 2018

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

Wordid economic forum the global competitiveness reports248ص، 2018-2010

يمكننا توضيح العديد من النقاط نوجزها في ما يلي :

_ تراجع قيمة مؤشر معززات الكفاءة ب 0.1 ليصبح 3.4 بتراجع في الترتيب العالمي ب 15 مرتبة ليحل بالمرتبة 122 سنة 2011.2012 وذلك بسبب تأثير الانخفاض الحاد لكل من مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي ترتج ب0.2 ليصبح 2.8 وتراجع ترتيبه ب14 مرتبة ليحتل المرتبة 120 عالميا ، بالإضافة إلى انخفاض قيمة مؤشر كفاءة أسواق العمل ب 0.3 ليصبح 3.4 مسجلا تراجع في ترتيبه ليحتل المرتبة 137 عالميا، وبدرجة أقل أيضا أثر تراجع قيمة مؤشر كفاءة أسواق السلع على أداء مؤشر معززات الكفاءة حيث انخفضت قيمة مؤشر كفاءة أسواق السلع ليصبح 3.4 ويحل المركز 134 عالميا.

- سجل مؤشر معززات الكفاءة أدنى قيمة له سنة 2012.2013 قدرة ب 3.1 وأدنى ترتيب حيث حل بالمركز 136عالميا ويعود السبب إلى تراجع جميع قيم مؤشرات المتطلبات الأساسية.

- سجل مؤشر معززات الكفاءة تقدما بسيطا في معظم المؤشرات الفرعية لمن مؤشر معززات الكفاءة حيث ارتفعت قيمة المؤشر ليصبح 3.2 كما تقدم ترتيبه بثلاث مراتب ليحل بالمرتبة 133 عالميا وذلك سنة 2013.2014.

- سجل مؤشر معززات الكفاءة تقدما بقيمة 0.5 ليصبح 3.4 محرزا تقدما في الترتيب العالمي 19 مرتبة خلال فترة 2013.2014 إلى 2015.2016 ليحل بالمرتبة 117 عالميا سنة 2015.2016 ، حيث يعود السبب إلى تقدم مؤشر حجم الأسواق ليصبح 4.7 ويحل بالمركز 37 عاليا ، وسجلت باقي المؤشرات نسبيا في قيمة مؤشرات مع تسجيلها تقدم بسيط في ترتيبها لكنها بقيت ضمن المراتب الأخيرة .

- سجل أيضا مؤشر معززات الكفاءة تقدما ب 0.1 ليصبح 3.7 محققا تقدما في الترتيب العالمي ب 8 مراتب ليحل بالمرتبة 102 سنة 2017. 2018.

الجدول رقم (02-28) : أداء مؤشر عوامل الابتكار الجزائر خلال الفترة 2015.2016

ترتيب المؤشر	درجة المؤشر العام	الإبداع و الابتكار			تقدم قطاع الأعمال			السنوات
		فرق الأداء	الترتيب	القيمة	فرق الأداء	الترتيب	القيمة	
108	3.0	.	107	2.8	.	108	3.3	2011/2010
136	2.7	25	132	2.4	27	135	2.9	2012/2011
143	2.6	0	141	2.1	9	144	2.5	2013/2012
143	2.6	0	141	2.4	0	144	2.9	2014/2013
133	2.9	+13	128	2.6	+13	131	3.2	2015/2014

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

124	3.0	+9	119	2.8	+3	128	3.3	2016/2015
119	3.1	+7	112	2.93	+7	121	3.31	2017/2016
118	3.1	+8	104	2.9	.1	122	3.3	2018/2017

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

Wordid economic forum the global competitiveness reports، ص249، 2018-2010

سجل مؤشر عوامل الابتكار أدنى قيمة له سنة 2012.2013 قدرت ب 2.3 واحتل بالمركز الأخير بمرتبة 144 عالميا وذلك بسبب تراجع مؤشر تقدم قطاع الأعمال ب 0.8 من سنة 2010 إلى 2013 وبالمرتبة الأخيرة 144، كذلك تراجع مؤشر الإبداع والابتكار ب 0.7 خلال السنوات المذكورة سابقا حيث خل بالمرتبة 141 عالميا.

ارتفع مؤشر عوامل الابتكار بشكل تدريجي بقيمة 0.5 من سنة 2013 إلى 2019 و أعلى قيمة سجلت لعوامل الابتكار كانت 3.1 سنة 2018 بمركز 118 عالميا.

الفرع الرابع : أداء مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر

الجدول رقم (02-29) : أداء مؤشر تمكين البيئة للجزائر خلال الفترة 2018. 2019.

بيئة الاقتصاد الكلي			اعتمادات تكنولوجيا المعلومات والاتصال			البيئة التحتية			المؤسسات			السنوات
العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	
44	120	-32	61	88	+55	47	83	+15	69	111	-40	2018
46	111	+9	64	82	+6	53	76	+7	71	102	+9	2019

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

Wordid economic forum the global competitiveness reports، ص250، 2018-2010

شهدت الجزائر سنة 2019 تراجع حاد في مؤشر المؤسسات ب 32 مرتبة ليحل بالمركز 120 عالميا، كما شهدت نفس السنة تراجع كبير في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي حل بالمرتبة 111 عالميا مسجلا تراجعا ب 40 مرتبة عن السنة التي سبقتها، كما شهدت مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال تقدما في الترتيب العالمي ب 15 مرتبة ليحتل الترتيب 83 عالميا، بالإضافة إلى تقدم بسيط في مؤشر البنية التحتية الذي تقدم ب 5 مراتب ليحل بالمرتبة 88 عالميا.

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

تقدم ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمية سنة 2019 بثلاث مراتب ليحل بالمركز 89 عالميا مع تسجيل تقدم في كل المؤشرات الفرعية لمؤشر تمكين البيئة لكن المؤشرين الأكثر تقدما هما مؤشري المؤسسات وبيئة الاقتصاد الكلي اللذان تقدما ب 9 مراتب.

الجدول رقم (02-30): أداء مؤشر رأس المال البشري للجزائر خلال الفترة 2018. 2019.

التعليم العالي والتدريب			الصحة والتعليم الأساسي			السنوات
فرق الأداء	الترتيب	العلامة	فرق الأداء	الترتيب	العلامة	
+4	88	57	+5	66	81	2018
+3	85	59	+10	56	83	2019

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

Wordid economic forum the global competitiveness reports 2019-2017، ص252

يوضح الجدول أعلاه مؤشر رأس المال البشري للجزائر خلال الفترة 2019.2018 مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حيث لاحظنا ما يلي:

تقدم المؤشرين الفرعيين لمؤشر رأس المال البشري لكن المؤشر الأكثر تقدما هو مؤشر الصحة والتعليم الأساسي الذي تقدم ب 15 مرتبة خلال الفترة 2019.2018 ليحل بالترتيب 56 عالميا سنة 2019 ، فيما تقدم مؤشر التعليم العالي والتدريب ب 7 مراتب خلال نفس الفترة ليحل بالمركز 85 عالميا سنة 2019.

الجدول رقم (02-31): أداء مؤشر الأسواق للجزائر خلال الفترة 2018. 2019 .

حجم الأسواق			كفاءة أسواق المال			كفاءة أسواق العمل			كفاءة أسواق السلع			السنوات
فرق الأداء	الترتيب	العلامة	فرق الأداء	الترتيب	العلامة	فرق الأداء	الترتيب	العلامة	فرق الأداء	الترتيب	العلامة	
+2	38	66	+3	122	48	-1	134	44	+1	128	45	2018
0	38	66	+11	111	50	+3	131	47	+3	125	46	2019

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

Wordid economic forum the global competitiveness reports

2019-2017، ص251

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

يوضح الجدول أعلاه أداء مؤشر الأسواق للجزائر خلال الفترة 2018-2019 مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي قبلها ، حيث سجل كل من مؤشر كفاءة أسواق السلع ومؤشر كفاءة أسواق العمل وكفاءة أسواق المال أضعف أداء رغم تحقيقهم بعض التقدم لكن الأداء المحقق يبقى بعيدا عن المستوى المطلوب ، كما استقر مؤشر حجم الأسواق عند المرتبة 38 خلال سنتي 2018 و2019 عن القيمة 66 .

الجدول رقم (02-32): أداء مؤشر نظام الابتكار للجزائر خلال الفترة 2018-2019

الإبداع والابتكار			تقدم قطاع الأعمال			السنوات
فرق الأداء	الترتيب	القيمة	فرق الأداء	الترتيب	القيمة	
-2	106	30	+9	113	51	2018
+20	86	34	+20	93	56	2019

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

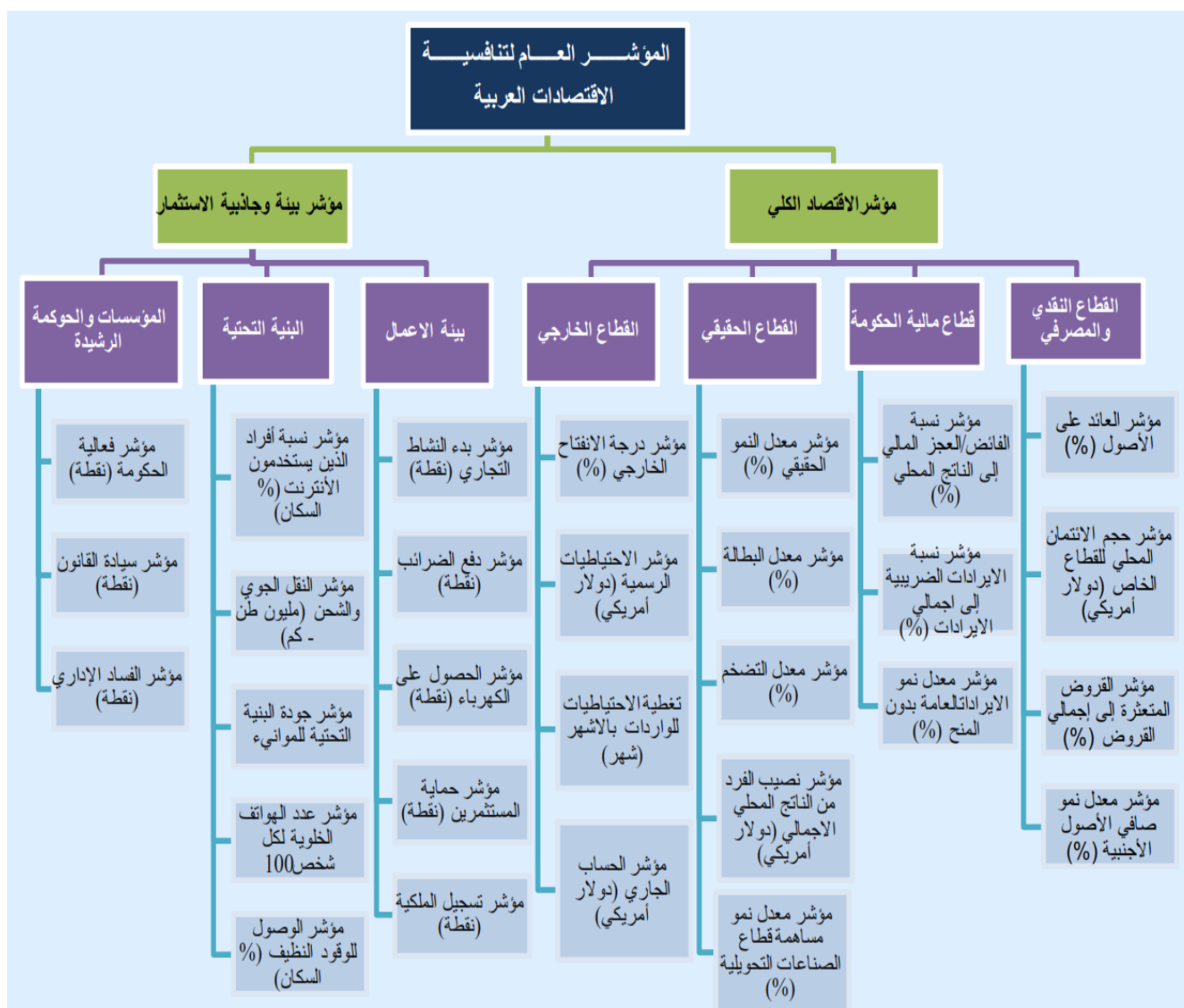
Wordid economic forum the global competitiveness reports252ص، 2017-2019

يوضح الجدول أعلاه أداء مؤشر نظام الابتكار للجزائر خلال الفترة 2018-2019 مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حيث نلاحظ تسجيل مؤشري نظام الابتكار للجزائر خلال الفترة المدروسة تقدم ملحوظ، حيث تقدم مؤشر قطاع الأعمال ب 5 نقاط ليحل بترتيب 93 عالميا سنة 2019، كما حقق مؤشر الإبداع والابتكار تقدم ب 20 مرتبة خلال سنة 2019 ليحل بالمرتبة 89 عالميا بعد ان ارتفعت قيمة المؤشر ب 4 نقاط.

المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية ضمن الدول العربية.

الفرع الأول: المنهجية المعيارية

الشكل رقم (01-02) المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 4، 2020، ص 04،

<https://www.amf.org.ae>

المنهجية المعيارية: (z.score) standar dization تقدر مؤشرات القطاعات باعتماد طريقة المنهجية المعيارية، ذلك بطرح قيمة المتغير من المتوسط الحسابي لمجمل الدول الدرجة في التقرير وقسمتها على انحرافها المعياري، بحيث يساوي متوسط المؤشر صفر وقيمتها المعيارية واحد.

يقدر المؤشر كما يلي:

$$I_{qc}^t = \frac{x_{qc}^t - \bar{x}_q^t}{\sigma_q^t}$$

تشير I_{qc}^t إلى قيمة المؤشر بالنسبة للمتغير "q" لدولة "c" خلال الفترة "t" بينما تشير x إلى المتغير "q" خلال الفترة "t" وتدل x على المتوسط الحسابي للمتغير لدولة المدرجة خلال الفترة ، أما σ_q^t فتشير إلى الانحراف المعياري لقيم المتغير "q" خلال الفترة "t" في حالة بعض المتغيرات كالتضخم والبطالة التي يعد ارتفاعها ليس في صالح الدول، فغن المؤشر يقاس كما يلي:

$$I_{qc}^t = \frac{x_{qc}^t - \bar{x}_q^t}{\sigma_q^t}$$

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

الفرع الثاني: ترتيب الجزائر

الجدول رقم (02-33): تطور الدول العربية حسب تقارير تنافسية الاقتصاديات العربية.

الدولة	الرتبة في تقرير 2017	الرتبة في تقرير 2019	التغير	الرتبة في تقرير 2020	التغير	الرتبة في تقرير 2022	التغير	الرتبة في تقرير 2023	التغير
الأردن	7	7	=	8	▼	9	▼	8	▲
الإمارات	1	1	=	1	=	1	=	1	=
البحرين	5	4	▲	4	=	6	▼	6	=
تونس	10	9	▲	9	=	8	▲	9	▼
الجزائر	12	13	▼	12	▲	14	▼	11	▲
السعودية	2	2	▲	2	=	2	=	3	▼
السودان	17	15	▲	17	▼	15	▲	17	▼
العراق	11	12	▼	13	▼	12	▼	15	▼
عمان	6	5	▲	6	▼	7	▼	5	▲
قطر	3	3	=	3	=	3	=	2	▲
الكويت	4	6	▼	5	▲	4	▲	4	=
لبنان	9	10	▼	10	=	13	▼	13	=
ليبيا	16	17	▼	15	▲	16	▼	14	▲
مصر	13	11	▲	11	=	10	▲	10	=
المغرب	8	8	=	7	▲	5	▲	7	▼
موريتانيا	14	14	=	14	=	11	▲	12	▼
اليمن	15	16	▼	16	=	17	▼	16	▲

المصدر: تقارير تنافسية الاقتصادات العربية لسنوات 2017-2023

نلاحظ من خلال الجداول أن الجزائر في تأخر في مرتبتها وذلك بمتوسط 11 إلى 14 ، ويوضح هذا الترتيب أن مجهودات الجزائر غير كافية لرفع تنافسية الاقتصاد ، ويوضح التفاوت بين الدول العربية وبينها من خلال الترتيب والتغير حيث أن دولة الإمارات حققت استقرار في مرتبتها باحتلالها الصدارة في كل التقارير ، في حين حققت كل من قطر والسعودية استقرارا نسبيا مقارنة بباقي الدول العربية التي سجلت تذبذبا واضحا بين تقدم وتأخر في المراتب .

الفرع الثالث: قراءة تحليلية لتنافسية الاقتصاد الجزائري

بغرض تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري تم الاعتماد على منهجية صندوق النقد العربي وذلك باستخدام مؤشر تنافسية الاقتصاديات العربية وذلك على النحو التالي:

1/ الاقتصاد الكلي: يتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من اربع مؤشرات فرعية، تتفرع هذه المؤشرات بدورها الى 18 مؤشرا أوليا نستعرضها على النحو التالي:

• القطاع الحقيقي: يتضمن خمس مؤشرات أولية وهي:

- معدل النمو الحقيقي: بلغ معدل النمو الحقيقي سنة 2021 للجزائر 3.8% مقارنة بانكماش بلغ 5.1% سنة 2020 ويؤدي لتحسين الأنشطة الاقتصادية بعد فترة الإغلاق الكلي والجزئي التي انتهجتها الدول لتفادي آثار جائحة كوفيد 19 وكذا ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من 41.5 دولار أمريكي للبرميل سنة 2020 إلى 69.9 دولار أمريكي سنة 2021.

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: احتلت الجزائر المرتبة 19 في دول المجموعة ككل في هذا المؤشر، وهي مرتبة متدنية مقارنة بأداء دولة الإمارات قطر والكويت، حيث بلغت القيمة المعيارية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط الفترة (2021/2019) (-0.663).

- معدل التضخم: سجلت الجزائر معدل التضخم أقل من 4% خلال الفترة (2021/2018) حيث بلغت القيمة المعيارية عن متوسط نفس الفترة (+0.226).

- حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي: بلغت مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عن متوسط الفترة القيمة المعيارية (-1.227) بناء على نتائج المؤشرات الأولية السالفة الذكر فقد بلغ ذيل الترتيب بتحصيلها على المرتبة 20 بين دول المجموعة ككل.

2/ قطاع مالية الحكومة: يتكون هذا المؤشر الفرعي من أربع متغيرات كمية وهي:

• الإيرادات العامة لناتج المحلي الإجمالي: (وزنه 30% في قطاع مالية الحكومة)، استحوذت الجزائر على المرتبة الثالثة على مستوى المجموعة ككل بتسجيلها نسبة 30.6 في متوسط الفترة (2021.2018)، وبلغت القيمة المعيارية للمؤشر خلال نفس الفترة (+1.022).

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

- نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة: (وزنه 10% في قطاع مالية الحكومة) بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (-0.33) في متوسط الفترة (2018. 2021)
- نسبة الفائض / العجز المالي للنتائج المحلي الإجمالي: (وزنه 30% في قطاع مالية الحكومة) بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (-0.741) في متوسط الفترة (2018ت2021).
- الحرية المالية: يبين هذا المؤشر كيفية إدارة الدولة لميزانيتها بشكل جيد من خلال قياس الدين أو العجز بواسطة المتغيرتين الكمييتين التاليتين:
 - الدين كالنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (وزنه 20% من الدرجة) .
 - متوسط العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لأخر ثلاث سنوات (وزنه 80% من الدرجة).
- استنادا إلى نتائج المؤشرات الأولية السالفة الذكر فقد بلغ المؤشر المعياري لقطاع مالية الحكومة قيمة (+0.605) ، وبذلك تبوأ الجزائر المرتبة الخامسة بين دول المجموعة ككل.
- 3/ القطاع النقدي والمصرفي:** يتضمن أربع مؤشرات أولية وهي:
 - معدل نمو صافي الأصول الأجنبية: قدر بنسبة 4.3% في متوسط الفترة (2018.2021) وعليه بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (+0.4914) خلال نفس الفترة مما يسمح للجزائر أن تحتل المرتبة الرابعة بين دول المجموعة.
 - مؤشر حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص: بلغ متوسط حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص قيمة 42.653 مليون دولار للفترة (2018.2021) وقدرت القيمة المعيارية لهذا المؤشر ب (-0.9976) في متوسط نفس الفترة .
 - مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (-1.2898) في متوسط الفترة (2018ت2021).
 - مؤشر السيولة المحلية للناتج المحلي الإجمالي: بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (-0.002) في متوسط الفترة (2018.2021).
- استنادا إلى نتائج المؤشرات الأولية السالفة الذكر بلغ المؤشر المعياري للقطاع النقدي والمصرفي قيمة(-0.342) وبذلك تبوأ الجزائر المرتبة 19 بين دول المجموعة ككل.
- 4/ القطاع الخارجي:** يتضمن خمس مؤشرات أولية وهي:
 - الانفتاح التجاري: بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (-0.575) في متوسط الفترة (2018.2021).

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

• الحساب الجاري: كنسبة لنتاج المحلي الإجمالي: بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (-0.925) في متوسط الفترة (2018.2021).

• الاحتياطات الرسمية (مليون دولار أمريكي): بلغ متوسط الاحتياطات الرسمية للجزائر 57.1 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2018.2021) وقدرت القيمة المعيارية لهذا المؤشر ب (-0.329) في متوسط نفس الفترة، مما سمح للجزائر بتبوء مركز متقدم (المرتبة الرابعة عربيا).

• تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر: استحوذت الجزائر على الرتبة 3 على مستوى المجموعة ككل، حيث تشير الاحصائيات إلى ان الاحتياط الرسمي لتغطية وارداتها السلعية كافي لمدة 16.4 شهرا في متوسط الفترة (2018.2021) وبلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (+0.595) في متوسط نفس الفترة.

• شروط التبادل التجاري أينسبة اسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد: تبوأ الجزائر المركز على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغت نسبة أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد قيمة 188.9% في متوسط الفترة (2018.2021)، وباغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (+1.831) في متوسط نفس الفترة.

استنادا إلى نتائج المؤشرات الأولية السالفة الذكر فقد بلغ المؤشر المعياري للقطاع الخارجي قيمة (+0.19) وبذلك تبوأ الجزائر المرتبة 9 بين دول المجموعة ككل.

المطلب الثالث: الجزائر ضمن المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة

يشمل هذا المؤشر عددا من العوامل الرئيسية التي تؤثر على قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ويمكن للجزائر أن تعمل على تحسين موقفها ضمن هذا المؤشر و تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الفرع الأول: المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة

الجدول رقم (02-34): الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر التنافسية المستدامة

الترتيب العربي	الدولة	الترتيب العالمي 2021	الترتيب العالمي 2022	التغير	رأس المال الطبيعي	كفاءة الموارد وكثافتها	رأس المال الاجتماعي	رأس المال الفكري	الاستدامة الاقتصادية	الحكومة
01	الإمارات	96	77	19	171	172	9	53	108	49
02	السعودية	114	102	12	98	178	63	45	151	78
03	المغرب	103	109	(6)	147	114	153	68	110	77
04	قطر	146	122	24	166	162	45	91	171	86
05	سلطنة عمان	117	129	(12)	119	179	67	65	141	109
06	تونس	128	130	(2)	176	144	85	61	105	105
07	الأردن	132	131	1	175	76	94	150	79	106
08	فلسطين	163	136	27	179	146	101	63	80	114
09	مصر	131	141	(10)	155	158	163	83	102	108
10	الجزائر	144	147	(3)	142	163	84	70	170	153
11	جيبوتي	164	150	10	149	13	164	152	78	160
12	الكويت	139	154	(15)	168	168	62	88	180	100
13	البحرين	166	164	2	174	160	104	100	166	131

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

120	132	171	151	122	144	(8)	168	160	موريتانيا	14
164	138	109	79	151	178	4	171	175	لبنان	15
179	178	107	171	10	169	(1)	174	173	اليمن	16
172	168	124	143	155	148	-0	176	176	سوريا	17
162	179	156	162	133	105	(5)	177	172	السودان	18
163	140	125	140	177	161	178	العراق	19
123	138	99	107	136	154	-0	144	144	المتوسط العربي	
180	180	180	180	180	180	180	180	عدد الدول بالمؤشر	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2023،

الكويت، ص 37، www.dhaman.org

-تحصلت الإمارات على أفضل ترتيب من المتوسط العالمي، بينما حلت 09 دول عربية في ترتيب أفضل من المتوسط العربي منها 4 دول خليجية، إضافة إلى المغرب وتونس والأردن وفلسطين ومصر.

-تحسن ترتيب 08 دول عربية في المؤشر المركب للتنافسية المستدامة تصدرهم فلسطين، حيث قفزت 27 مركزا خلال عام 2022.

-تراجع ترتيب الجزائر في المؤشر المركب بمقدار ثلاث مراكز بين عامي 2021 و 2022.

-حققت 09 دول عربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر رأس المال الفكري من بينهم الجزائر بترتيب 70 عالميا.

- كما حققت الجزائر ثاني أفضل ترتيب لها في مؤشر رأس المال الاجتماعي بترتيب 84 عالميا، بينما حققت أسوأ متوسط ترتيب لها في مؤشر الاستدامة الاقتصادية بترتيب 170 من بين 180 دولة عالميا، وبذلك قد تكون تذيلت الترتيب العالمي.

-كان من اللافت ظهور الجزائر في ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في واحد على الأقل من المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية المستدامة لعام 2020.

الفرع الثاني: المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم (02-35): المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري

مؤشرات التنافسية		2022	2021	2020	2019	المؤشر
الترتيب	القيمة المعيارية					
أولا: الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
16	-0,028	3,1	3,4	-5,1	1,0	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)
18	-0,685	11,187	11,029	10,845	11,627	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي ppp) (دولار أمريكي)
18	0,264	9,3	7,2	2,4	2,0	معدل التضخم (%)
15	-0,235	11,6	11,7	12,2	10,2	معدل البطالة (%)
24	-1,286	4,2	4,3	4,4	4,2	حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
قطاع مالية الحكومة						

الفصل الثاني: تحليل واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

11	0,268	2,2	-3,8	-6,8	-5,6	العجز / الفائض المالي كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي (%)
9	0,553	34,4	29,9	30,5	32,2	الإيرادات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي
17	-0,426	32,2	39,7	39,1	49,3	نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%)
6	0,388	60,0	60,0	60,0	60,0	الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)
2	1,317	100,0	100,0	99,2	99,2	العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)
القطاع النقدي والمصرفي						
11	0,320	31,9	0,6	-14,2	-19,9	معدل نمو صافي الأصول الأجنبية%
23	-1,085	21,8	25,8	29,5	25,8	حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%
7	0,424	80,1	84,3	76,2	74,9	الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)
11	0,110	84,2	90,9	96,0	80,8	السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي%
20	-2,105	20,3	19,6	16,4	14,8	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض%
القطاع الخارجي						
11	-0,064	113,3	85,8	68,7	87,6	درجة الانفتاح التجاري%
7	0,017	29,6	25,3	32,2	35,8	الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي%
3	1,279	17,57	13,28	15,91	17,19	تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر
19	0,455	9,5	-2,8	-12,8	-9,2	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي%
1	1,828	...	218,0	137,1	191,5	شروط التبادل التجاري
23	-1,305	57,4	54,4	66,2	64,4	مؤشر حرية التجارة من (0 إلى 100)
ثانيا: جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
20	-0,670	...	71	64	59	الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (% من السكان)
20	-0,552	...	0,01	0,01	0,01	النقل الجوي وشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي%
17	-0,427	109,2	106,4	104,8	106,4	اشتراكات الهاتف الخليوي (لكل 100 شخص)
19	0,420	...	99,8	99,7	99,5	نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية%
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
20	-0,490	-0,51	-0,65	-0,57	-0,57	فعالية الحكومة مؤشر (من 2.5 إلى -2.5)
21	-0,802	-0,83	-0,83	-0,80	-0,86	سيادة القانون مؤشر (من 2.5 إلى -2.5)
19	-0,500	-0,64	-0,64	-0,67	-0,66	الفساد الإداري مؤشر (من 2.5 إلى -2.5)
الحرية الاقتصادية						
20	-0,788	30,1	32,7	28,3	28,9	نزاهة الحكومة مؤشر (من 0 إلى 100)
22	-1,144	27,9	34,0	37,9	31,6	حقوق الملكية (من 0 إلى 100)
20	-0,427	50,0	63,5	63,0	61,6	حرية الأعمال التجارية (من 0 إلى 100)
20	-0,625	29,7	41,6	35,0	26,2	الفعالية القضائية (من 0 إلى 100)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية: Word economic forum the global competitiveness reports

2/ مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري:

- حلت الجزائر في مؤشر الاقتصاد الكلي في المركز الثاني والعشرون على مستوى المجموعة ككل في العدد السابع، وهو نفس المركز في العدد السادس، كما تحسن أيضا مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار على مستوى المجموعة ككل، وحلت في المركز العشرون مقارنة بالمركز الحادي والعشرون في العدد السادس.
- تحسن المستوى للمؤشر العام لتنافسية الاقتصاديات العربية في الجزائر، حيث حلت بالمركز العشرون في العدد السابع مقارنة بالمركز الثالث والعشرون في العدد السادس على مستوى المجموعة ككل.

الاتجاه	ترتيب 2022	ترتيب 2023	القيمة المعيارية للمؤشر	المؤشرات
		21	-0,3940	القطاع الحقيقي
		22	-0,3017	قطاع مالية الحكومة
		11	0,0635	القطاع الخارجي
		18	0,4700-	القطاع النقدي والمصرفي
=	22	22	0,2372	مؤشر الاقتصاد الكلي
		19	-0,3072	قطاع البنية التحتية
		20	-0,5977	قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة
		20	-0,7866	قطاع الحرية الاقتصادية
▲	22	20	-0,5638	مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار
▲	23	20	-0,4005	المؤشر العام للتنافسية

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل يتبين لنا أهمية المكانة الكبيرة التي أصبحت تكتسبها تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كإحدى
الممكنات الأساسية التي تحقق الميزة التنافسية، و ذلك ما تتيحه هذه التكنولوجيا من التطبيقات.

و نظرا لتفاوت قدرات الدول على مواكبة موجة تطورات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، فقد أصبح التوجه نحو
مجتمع المعلومات بطرح عدة تحديات المجتمعات النامية التي أصبحت مهددة بقلص إنتاجيتها و قدرتها الاقتصادية.

الختامة

الخاتمة:

بعد تناولنا للجوانب النظرية لكل من تكنولوجيا المعلومات والاتصال والميزة التنافسية، واستنادا للدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع، تبين لنا مدى أهمية الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق تنافسية الاقتصاد الوطني. أما واقع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر لازال هناك تأخر كبير عن الركب العالمي المتقدم، وإذا أمعنا النظر في الفجوة الحاصلة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يمكننا أن نبنى بسهولة ضخامة هذه الفجوة الرقمية خاصة في ما يتعلق بعدد مستخدمي الانترنت وتوافر أجهزة الاتصالات وما حققته من نتائج. ومع هذا فان الجزائر تبذل جهود واضحة لتدارك التأخر والتغلب على معوقات التنمية، والتقدم الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد الجديد، واللاحق بركب الثورة المعلوماتية.

من خلال الدراسة لمختلف جوانب الموضوع توصلنا لمجموعة من النتائج تتعلق بالدراسة النظرية وأخرى بالدراسة التطبيقية كما يلي:

- شملت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر مختلف المجالات، مما يجعل منها وسيلة مساهمة بالغة الأهمية في تحسين وتحقيق التنافسية.

- بالرغم من التحرر الذي عرفه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشبكات الاتصال ما يزال ضعيفا مقارنة بالدول العربية التي نجحت في تحويل القطاع لذراع رئيسي لتحقيق التنافسية، بديل احتلال الجزائر ذيل الترتيب في درجة استغلال تكنولوجيا المعلومات عربيا وعالميا، وهذا راجع إلى حالة الانغلاق التي ما تزال السمة الأساسية لهذا القطاع في الجزائر، إضافة إلى الإجراءات البطيئة والتماطل في سوق الانترنت وخدماتها الملحقة.

- من خلال التقييم العام الذي قمنا به لمعرفة الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري، اعتمادا على المؤشرات الجزئية ومؤشرات التنافسية العالمية والعربية استنتجنا أ تنافسية الاقتصاد الجزائري ضعيفة عالميا وعربيا.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى صحيحة: هناك علاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتنمية الاقتصادية فهي تحاول الكشف عن أفضل السبل التي تمكن المؤسسات في القيام بعملية الإنتاج بشكل أفضل من خلال إيجاد حلول لمشاكل الوقت والجهد وغيرها.

- الفرضية الثانية صحيحة: تكنولوجيا المعلومات والاتصال احد أهم العوامل لتثبيت ركائز اقتصاد المعرفة حيث تسهل انتقال وتبادل المعلومات بكفاءة، وبذلك تعتبر أداة حيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية في العالم الحديث.

- الفرضية الثالثة صحيحة: من خلال دراستنا لهذا الجانب نلاحظ أن الجزائر أولت اهتماما كبيرا في تطوير قطاع الاتصالات، وإلى النتائج الملحوظة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية .
- الفرضية الرابعة صحيحة: يعتبر موقع الجزائر في المؤشرات العالمية للتنافسية ضعيفا، حيث تحتل مراكز منخفضة في التصنيفات الدولية ، والتي تعتبر مخيبة للأمال كون الاقتصاد احتل ذيل الترتيب في جل التقارير التنافسية.

التوصيات:

- في إطار هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن الخروج بالاقترحات التالية:
- العمل على توسيع دائرة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر لكل مختلف مناحي الحياة.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتحسين فرص النفاذ إلى الانترنت وتطويرها.
- تحسين الأطر التشريعية والقوانين التي تتلاءم والمعاملات الرقمية .
- تشجيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية.

آفاق الدراسة:

- إن إنهاء الدراسة لا يعني الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بها، فهي لا تخلو من الكثير من النقائص والقصور فيها بالنظر إلى الاهتمام بموضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على الميزة التنافسية، ولعل باقتراحاتنا لمجموعة الجوانب التي لها صلة بالموضوع وتفتح آفاق علمية من بينها:
- اقتصاد المعرفة وعلاقته برفع إنتاجية المؤسسات الاقتصادية.
- مردودات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاقتصاد الوطني.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تفعيل وظيفة إدارة الموارد البشرية.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- أحمد الخطيب، خالد زيغان، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2019.

2- المذكرات والرسائل الجامعية:

- الحسيني فاطمة، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الميزة التنافسية، أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر، 2018.

- أسماء رومان، دراسة العوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية للفترة 2007/2013، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

- أمال كلبازة، نصيرة عابد، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحد من البطالة في ضوء اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

- بالقدوم صباح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013.

- بن جديد نورية، دليمي سهام، دور تكنولوجيا المعلومات في خلق الميزة التنافسية دراسة حالة مؤسسات اتصالات (الجزائر) اوريدو، جازي، موبيليس مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2018.

- حشاني منال منى، أثر الثقافة التنظيمية في تعزيز الميزة التنافسية، دراسة ميدانية بمؤسسة بريد الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020.

- حمري نعيمة، خليفة محجوبة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال رهان لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة في ظل اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2020.

- ديدوش هاجر، حريري عبد الغاني، دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ومعيقاتها، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2020.

- سمير مسعي، اقتصاد المعرفة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015.

- عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.

- هناء عبداوي، مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكتساب ميزة تنافسية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس، أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

- وليد مرتضى نوه، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جوده القرار الإداري، دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2023.

3- المجلات والدوريات :

- الرزاق بركات، يمينة بن حاوية، حوكمة تكنولوجيا المعلومات وسيلة للتحكم في مشاريع تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجامعية، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، الجزائر، العدد 2، 2021.

- بن جيمة مريم، اقتصاد المعرفة ومبررات التحول اليه، مجلة البشار الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، العدد 01، 2018.

- بوجحيش خالدية، بشير عبد الكريم، دور التكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الابتكار دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2017.

- تريش محمد وآخرون، أهمية اقتصاد المعرفة في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية في مؤسسة تحويل الذرة بمغنية، الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 3.

- جحا نبيل وآخرون، تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EL - Khaldoniat Journal of Human and social sciences، المركز الجامعي مرسلني عبد الله بن تيبازة، الجزائر، العدد 01.

- حورية حضي، إبتسام طوبال، دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في إنجاح التحول الرقمي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، العدد 03، 2022.

- خلود عاصم، محمد ابراهيم، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 05، 2013.

- زوييدة بلي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة تجارب وأفاق، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 03، 2020.

- طاهر غراز، أسماء قرزيز، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبناء اقتصاد المعرفة، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة جيجل، جامعة العربي تبسي، تبسه، الجزائر، العدد 10، 2021.

- عبد الله فاتح خليفه عقيل العازمي، وآخرون، دور تفعيل حوكمة التكنولوجيا المعلومات في تأمين المعلومات المحاسبية من المخاطر الإلكترونية في ظل عصر الرقمنة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مصر، العدد 02، 2022.

- عمران الزين، دور التحول إغلاق اقتصادي المعرفة في زيادة تنافسية الاقتصاديات العربية حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، العدد 02، 2019.

- فايزة جيجح، سميرة فرحات، حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في الوقاية من الأزمات، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 01، 2016.

- فتيحة علوط، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، مجلد 07، العدد 02.

- كبير مولود، بوعلاقة العيد، قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، العدد، 01.
- محمد فتحي عبد الهادي، اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية-دراسة تحليلية ودروس مستفادة، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات، كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 01، العدد 01، 2019.
- محمد دعيمي، دور ومساهمة الاقتصاد الرقمي من خلال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000/2022، دفاثر البحوث العلمية، المركز الجامعي مرسلني عبد الله بتيبازة، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2022.
- محمد طاهر صالح، مفهوم الميزة التنافسية-أهميتها و أبعادها-، drmtaher.com، التوقيت 25، 12:23، فيفري 2024..
- منى طلعت، حسن عبد العال، أثر تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات على تنمية مهارات أداء الموارد البشرية، دراسة تطبيقية على شركات السياحة بمحافظة بورسعيد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، معهد سناء العالي لدراسات النوعية العدد 03، 2022.
- مصطفى حوحو، رشيدة خالدي، اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 02، 2016 .
- نازم محمود ملكاوي، شحادة الغرابية، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على الميزة التنافسية، مجلة جامعة جدارا للدراسات والبحوث، جامعة جدارا، الأردن، العدد 01، 2015.
- هشام عبد العاطي، عبد المنصف عبد السلام، إطار مقترح لحوكمة تكنولوجيا المعلومات لتحسين أداء منشآت الأعمال، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد 01، 2022.
- يوسف رشيدة وآخرون، دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة دفاثر بوادكس، جامعة مستغانم، 2022
- 4- المحاضرات والمطبوعات:**

- عبد السلام فريد، دوحه سلمى، محاضرات في مقياس التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2022

ثانيا : المصادر

- سامر بابكر، اقتصاد المعرفة Knowledge Economy صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 11، 2021.
- أشرف عبد الرحمن محمد، دور ادارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال في ظل اقتصاد المعرفة، منشورات كلية التجارة، جامعة القاهرة 2005.
- بالقدم صباح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013.

- ابتسام رزوق عبد الرؤوف حجاج، تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF خلال الفترة 2010.2019، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ABPR، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد01، 2022.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واطمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير السنوي لعام2021، الكويت، WWW.dhaman.org.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واطمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير السنوي لعام2022، الكويت، WWW.dhaman.org.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واطمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير السنوي لعام2023، الكويت، WWW.dhaman.org.
- تقارير تنافسية الاقتصاديات العربية لسنوات 2017-2023.
- دلهوم حكيمة، حمدي باشا رايح، تحليل الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل نتائج مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية (2010)- (2021)، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، مجلد01، 2023.
- شارلزهل، جاريت جونز، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد عبد المتعال، الإدارة الاستراتيجية مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، رياض، 2001.
- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، الإمارات العربية المتحدة، العدد2020، 04. <https://www.amf.org.ae>
- وزارة البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال WWW.mpt.gov.dz، 2018.
- وزارة البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال، 2021www.mpt.gov.dz.
- وزارة البريد و المواصلات السلوكية واللاسلكية الجزائرية تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصال، 2023www.mpt.gov.dz.

- Word economic forum the global competitiveness reports 2017/2019.
- Word economic forum the global competitiveness reports 2010/2018.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز الميزة التنافسية، إذ أن وجد هذه التكنولوجيا يعد شرط أساسي لتحسين التنافسية وسيتم تحديد الدور من خلال دراسة مدى ارتباط تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأبعاد التنافسية، وهذا يقودنا إلى أن التنافسية تستمد قوتها كجانب رئيسي من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الفترة ما بين 2000-2023 ، للتطلع على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق تنافسية الاقتصاد الوطني ومن أبرز النتائج المتحصل عليها خلال هذه الدراسة نجد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال كانت ولا تزال العنصر الرئيسي في تفوق التنافسية لدى الاقتصاد الوطني ولاسيما النمو الاقتصادي المستدام.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الوطني، الميزة التنافسية، تكنولوجيا المعلومات، الاقتصاد المعرفي.

Summary

This study aims to determine the role of information and communication technology in enhancing competitive advantage, as the presence of this technology is a prerequisite for improving competitiveness. The role will be determined by studying the extent to which information and communication technology is related to the dimensions of competitiveness. This leads us to the fact that competitiveness derives its strength as a major aspect of information technology. And communication. This study relied on the descriptive approach in the period between 2000-2023, to look at the role of information and communication technology in achieving the competitiveness of the national economy. Among the most prominent results obtained during this study, we find that information and communication technology was and still is the main element in superior competitiveness in The national economy, especially sustainable economic growth.

National economy, Competitive advantage, Technology parameters, knowledge economy